PROVISIONAL

A/41/PV.92
10 December 1986

ARABIC

الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

الدورة الحادية والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثانية والتسعين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الثلاثاء ، ٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس :	السيد العنسي (نائب الرئيس)	(عمان)
ثم :	السيد شودري (الرئيس)	(بنغلاديش)

تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة : [١٩] (تابع)

(أ) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

(ب) تقرير الامين العام

(ج) مشاريع القرارات

(د) تقرير اللجنة الخامسة

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية . وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

86-64602/A ٤٤٧١٦

Digitized by UNOG Library

نظرا لغياب الرئيس تولى الرئاسة ، نائب الرئيس ، السيد العنسي (عمان) .

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٥

البند ١٩ من جدول الاعمال (تابع)

تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة :

(أ) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (A/41/23 ؛ A/AC.109/848-A/AC.109/857 ، A/AC.109/858 و Corr.1 ، A/AC.109/859-A/AC.109/868 ، A/AC.109/873 و Corr.1 ، A/AC.109/874 و Corr.1 و 2 ، A/AC.109/877 و Add.1)

(ب) تقرير الامين العام (A/41/673)

(ج) مشاريع القرارات (A/41/L.33 و Corr.2 ، A/41/L.36 ، A/41/L.37)

(د) تقرير اللجنة الخامسة (A/41/921)

السيد سامالا (جزر سليمان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يود وفد بلادي أولا أن يؤيد البيان الذي أدلى به ببلاغة الممثل الدائم لفيجي بالنيابة عن دول محفل جنوب المحيط الهادئ الاعضاء في الامم المتحدة . ان جزر سليمان تؤيد تماما هذا التحليل الموضوعي للحالة في كاليدونيا الجديدة وتؤكد من جديد التزامنا بمبادرة محفل جنوب المحيط الهادئ وما تضمنته من مبادئ سامية وتطلعات ترمي الى تعزيز التقدم السلمي في منطقتنا ، والسلم والامن الدوليين في العالم .

منذ ست وعشرين سنة اتخذت الجمعية العامة القرار ١٥١٤ (د - ١٥) واعتمدت بذلك اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . ان ذلك الاعلان لم يؤد فقط الى تحرير عدد كبير من الشعوب في جميع أرجاء العالم ، بل القى الضوء أيضا على ما كان خافيا في ظلمات الاستعمار وهو ان الكرامة الانسانية والاحترام ليسا قاصرين على الحكام في الامبراطوريات الامبريالية والاستعمارية القوية . بل انهما في الواقع صفتان مميزتان لجميع البشر بصرف النظر عن عرقهم أو جنسهم أو لغتهم أو عقيدتهم .

وبذلك الاعلان التاريخي أكدت الجمعية العامة من جديد ، في جملة أمور ، ايمانها بالحقوق الانسانية الاساسية وأعلنت رسميا :

Digitized by UNOG Library

"ضرورة وضع حد بسرعة وبدون قيد أو شرط للاستعمار بجميع صوره ومظاهره" . (القرار ١٥١٤ (د - ١٥) الفقرة ١٢ من الديباجة)

وجاء قرارا الجمعية العامة بعد ذلك ، ٢٦٢١ (د - ٢٥) المؤرخ في ١٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٠ و ١١٨/٣٥ المؤرخ في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٠ ليجعلا تنفيذ اعلان ١٩٦٠ أكثر فاعلية . وتظهر نتائج تلك التطورات السياسية الهامة ، بوضوح في عضوية منظمتنا .

ولكن المهمة لم تكتمل بعد . فلاتزال هناك شعوب ترزح تحت سيطرة الاستعمار وتحكُّمه في الجنوب الافريقي والصحراء الغربية والشرق الاوسط وآسيا ومنطقة المحيط الهادئ ومنطقة المحيط الاطلسي . وفي الوقت الذي توجد فيه عدة أقاليم غير متمتعة بالحكم الذاتي تحت الدور القيادي للامم المتحدة ، بهدف ضمان تقدمها المستمر صوب تقرير المصير ، لاتزال هناك حالات تتطلب الاهتمام المباشر من هذه الهيئة .

Digitized by UNOG Library

ان مسألة ناميبيا ، على سبيل المثال ، لابد من تناولها بطريقة تتجاوز الخطب البلاغية ؛ وان تحقيق الاستقلال الفوري لناميبيا لا يمكن ان يظل تحت رحمة سياسة "الربط" التي برهنت على انها معيار خادع . وبصورة مماثلة ، فان تحرير الشعب المضطهد في جنوب افريقيا لا يجب ان تطمسه الدعاية لايديولوجية ضد أيديولوجية أخرى . وان ما هو مطلوب لتحقيق الاستقلال الوطني للشعب الناميبي وتحرير شعب جنوب افريقيا المضطهد وتحقيق الاستقلال لجميع الشعوب المستعمرة هو التطبيق المعمم للمبادئ الاساسية للديمقراطية والحرية والعدالة .

وفي منطقة جنوب المحيط الهادئ فان جميع البلدان التي نالت استقلالها ، منذ صدور اعلان عام ١٩٦٠ ، قد تم لها ذلك عن طريق عملية انهاء الاستعمار تحت اشراف الامم المتحدة . واني فخور اذ أقول ان جزر سليمان نفسها قد نالت استقلالها عن طريق هذه العملية بتاريخ ٧ تموز/يوليه ١٩٧٨ . وفي حالتنا . فقد كنا على يقين ان اشتراك الامم المتحدة في هذه العملية قد أعطانا ضمانا بأن تقدمنا نحو بناء الدولة كان يمضي تحت سمع وبصر المجتمع الدولي ، أي الامم المتحدة .

لهذا فقد اشتركنا في تقديم مشروع القرار A/41/L.33 الذي يتعلق بمسألة تطبيق اعلان عام ١٩٦٠ على نيو كاليدونيا ، وهو اقليم خاضع للاستعمار الفرنسي في منطقة جنوب المحيط الهادئ ، ولذلك سوف نصوت لصالح مشروعي القرارين A/41/L.36 و L.37 . ويدعو مشروع القرار A/41/L.33 الى الاعتراف بحقوق شعب نيو كاليدونيا غير القابلة للتصرف في ممارسة العمل المشروع المتمثل في تقرير المصير وتحقيق الاستقلال وفقا للقرار ١٥١٤ (د - ١٥) .

والسؤال الجوهري هنا هو : هل نيو كاليدونيا اقليم غير متمتع بالحكم الذاتي ؟ في رأينا ان ذلك السؤال يمكن تحديده بتفحص العاملين التاليين : أولا ، ان نيو كاليدونيا الجديدة ، كما هو معروف تماما ، تقع في منطقة جنوب المحيط الهادئ على بعد حوالي ٠٠٠ ٢٠ كيلومتر من فرنسا . فمن الناحية الجغرافية ، نيو كاليدونيا ليست جزءا من فرنسا .

Digitized by UNOG Library

ثانيا ، ان السكان الاصليين في نيو كاليدونيا ، أي الكاناك هم ميلانيزيون ترتبط ثقافتهم وخلفيتهم الاثنية بالمجتمعات الميلانيزية في بابوا غينيا الجديدة وجزر سليمان وفانواتو وفيجي ، وهي مجتمعات متميزة تميزا واضحا عن التراث الثقافي الفرنسي . أما فيما يتعلق بالخلفية الاثنية لنيو كاليدونيا فهي ليست جزءا من فرنسا مع ان هناك تكيفا متزايدا واستيعابا للتأثيرات الثقافية الفرنسية شأن الحال في أماكن أخرى من العالم .

ثالثا ، استعمرت فرنسا كاليدونيا الجديدة منذ ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٨٥٣ . ومنذئذ وكاليدونيا الجديدة تقع تحت السيطرة والحكم الاستعماريين لفترة امتدت الى ١٣٣ سنة .

ان هذه العوامل تتفق مع المبادئ التي حددتها الجمعية العامة في القرار ١٥٤١ (د - ١٥) فيما يتعلق بتقرير المصير عندما يكون اقليم ما غير متمتع بالحكم الذاتي على أساس ما جاء في الميثاق واعلان تصفية الاستعمار .

ان جزر سليمان ، كسائر أعضاء محفل جنوب المحيط الهادئ وبقية المشتركين في تقديم مشروع القرار A/41/L.33 ، مقتنعة كل الاقتناع بأن نيو كاليدونيا هي اقليم غير متمتع بالحكم الذاتي . ولذلك فاننا نؤكد انه يوجد بالفعل التزام على فرنسا كي تقدم المعلومات المطلوبة منها بموجب المادة ٧٣ (هـ) من الميثاق .

واسمحوا لي أن أبين بوضوح تام هنا موقف جزر سليمان فيما يتعلق بنيو كاليدونيا - وأود أن أوضح هذه النقطة كل التوضيح لان صديقي ممثل فرنسا القى ظلالة من الشك على هذا الموقف يوم أمس . ان جزر سليمان تؤيد انتقال نيو كاليدونيا انتقالا سلميا وميسرا الى تقرير المصير والاستقلال . ونعتقد ان هذا هو حق غير قابل للتصرف لشعب نيو كاليدونيا الذي يجب أن يحدد وحده مستقبله ومصيره ووقت نيله ذلك المركز الجديد . ونأمل أن يتحقق ذلك الانتقال من خلال مشاورات وثيقة تجري بين شعب نيو كاليدونيا وحكومة فرنسا وبالتعاون مع الامم المتحدة بغية ضمان تحقيق الاستقلال واقامة الدولة سلميا . ونحن نحث فرنسا وجبهة كاناك الاشتراكية للتحرير الوطني ، التي تمثل مصالح كاناك كي تعملا معا بروح من الشراكة بغية الاتفاق على نظام انتخابي يسمح بإجراء استفتاء نزيه وعادل يحدد مركز نيو كاليدونيا المستقل في المستقبل .

Digitized by UNOG Library

وفي رأينا ان التعاون على هذا النحو من شأنه ان يبشر بالخير لمستقبل الاقليم ويعزز عرى الصداقة التقليدية بين فرنسا وبلدان منطقتنا . وفي قولنا هذا فإننا ندرك في أعماقنا الدور الذي لعبته فرنسا حتى الآن في منطقة جنوب المحيط الهادئ . فنحن نعترف تماما بالمساهمة التي أسداها ذلك البلد العظيم لعملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية لشعوبنا ، ولاسيما عن طريق لجنة جنوب المحيط الهادئ . ونأمل أن تواصل فرنسا أداء دور مفيد في المجالين المذكورين .

واذ نعرب عن أملنا هذا ، فاننا نعرب أيضا عن التزام جزر سليمان بالمشاركة في عملية التنمية . وتقوم هذه المشاركة على الاحترام المتبادل ، الذي ينطوي ضمنا على الإصغاء لآراء الآخرين والشواغل التي تشغل بالهم ، ولا يمكن أن يتحقق ذلك في وجود الريبة والتعالي . وبالتالي فان وفدي يأسف للحملة التي شنها الوفد الفرنسي قبل بضعة أسابيع سعيا منه للنيل من مواقف بلدان جنوب المحيط الهادئ . وعندما أتكلم الآن باسم بلدي ، جزر سليمان ، فانه يمكنني أن أقول - ويؤسفني ان صديقي ليس حاضرا كي يسمع هذه الكلمات - اننا نرى في تلك الحملة وصمة تنم عن حقد . والوثيقة التي أشير اليها هي من النوع الذي لن أشغل وقت الجمعية الثمين في مناقشتها هنا بالتفصيل . ولكن هناك نقطتين لابد من معالجتهما من الزاوية المناسبة .

فالبند الاول الذي تصدر جدول أعمال الحملة الفرنسية تلك يتعلق بعدد البلدان التي اقترحت مسألة اعادة ادراج قضية نيو كاليدونيا على قائمة الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في الامم المتحدة وجاء في تلك الورقة ما يلي :

"أحاطت فرنسا علما باقتراح عدد صغير من البلدان ، في تجاهل كامل للحقائق بادراج نيو كاليدونيا على قائمة الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي إبان الدورة الحالية للجمعية العامة" .

فما هي الحقائق ؟ فيما يخص الامر جزر سليمان نرى الحقائق كما يلي : أولا ، ان قضية نيو كاليدونيا كانت مدرجة على جدول أعمال محفل المحيط الهادئ طوال

Digitized by UNOG Library

السنوات الست الماضية . وقد قرر زعماء البلدان الثلاثة عشر الاعضاء في المحفل في اجتماعهم الذي عقد في سوفا ، فيجي ، في آب/أغسطس من هذا العام أن يطلبوا اعادة ادراج نيو كاليدونيا على قائمة الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في الامم المتحدة .

Digitized by UNOG Library

ثانيا ، هذه المبادرة لمحفل جنوب المحيط الهادئ تحظى بالتأييد الإجماعي لرؤساء دول أو حكومات بلدان حركة عدم الإنحياز . وإن الإعلان الذي صدر في ختام مؤتمرهم الثامن ، الذي انعقد في هراري ، بزمبابوي ، من ١ الى ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، ينص فيما يتعلق بكاليدونيا الجديدة ، على ما يلي :

"ورحبوا [رؤساء الدول أو الحكومات] بالقرار الذي اتخذه أعضاء محفل جنوب المحيط الهادئ في اجتماعهم الذي عقد في سوفا بفيجي خلال الفترة من ٨ الى ١١ آب/أغسطس ١٩٨٦ ، والذي دعا الى إعادة وضع كاليدونيا الجديدة في قائمة الامم المتحدة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي" . (A/41/697 ، ص ٥٠ - ٥١ ، الفقرة ١٥٠)

ويستمر الإعلان قائلا :

"حثوا بشدة الجمعية العامة للامم المتحدة على أن تعيد في دورتها الحادية والاربعين إدراج كاليدونيا الجديدة ضمن قائمة الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي" . (المرجع نفسه ، ص ٥١ ، الفقرة ١٥١)

ثالثا ، إن رؤساء حكومات الكمنولث في مؤتمر القمة الذي عقدوه في ناسو أصدروا الإعلان التالي :

"أكد رؤساء الحكومات من جديد تأييدهم لحق شعوب ما تبقى من أقاليم جنوب المحيط الهادئ غير المتمتعة بالحكم الذاتي في تقرير المصير والاستقلال وفقا لميثاق الامم المتحدة وشددوا على ضرورة تأمين الاستقلال المبكر لكاليدونيا الجديدة" . (A/41/817 ، ص ١٧ ، الفقرة ٣١)

رابعا ، إن مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة قد شارك في تقديمه ما لا يقل عن ٣٠ دولة عضوا .

هل تعتبر هذه التجمعات على أنها عدد صغير من البلدان ، كما أعلنت فرنسا ؟ يعتبر وفدي أن هذه التجمعات تعتبر مؤشرا لنداء دولي هام لإعادة إدراج كاليدونيا الجديدة ، وقد طرحت هذه المسألة بحق على هذه الجمعية العالمية للنظر والبت

Digitized by UNOG Library

فيها . وان الإجماع وراء هذا الطلب يحمّل الجمعية العامة مسؤولية والتزاما من الصعب تماما التخلص منهما .

وإن جزر سليمان ، من جانبها سوف تلتزم بمبادئ وواجبات ميثاق الامم المتحدة والممارسات المعمول بها ، التي سعت إليها منظمتنا دائما في تنفيذ إعلان تصفية الاستعمار .

والنقطة الثانية تتعلق بدور لجنة الـ ٢٤ الخاصة . وإن حقيقة أن مسالة كاليدونيا الجديدة قد رفعت الى هذه اللجنة ، لا يمكن إنكارها ، ولكن القول ، وفقا لما تدعيه فرنسا ، بأنه نظرا لأن اللجنة قد قررت تأجيل المسالة الى دورتها التالية العادية ، في عام ١٩٨٧ ، لا ينبغي للجمعية العامة أن تنظر فيها أثناء الدورة الحالية ، يعتبر بوضوح تحديا للسلطة الشرعية للجمعية العامة وصلاحيتها . وتعتبر جزر سليمان أن الجمعية العامة من اختصاصها النظر في مسالة كاليدونيا الجديدة كما تشاء ، شريطة أن تكون المسالة في محلها . والمسالة في محلها فعلا .

وينبغي أن نلاحظ ، فيما يتعلق باجراء اللجنة الخاصة ، انه بناء على نهج المحفل لم تقرر اللجنة بصفة نهائية أن تتناول مسالة كاليدونيا الجديدة في السنة المقبلة . ومع ذلك ، فقد اتخذت قرارا بأن تقوم بذلك "بناء على أية خطوط توجيهية قد تتلقاها من الجمعية العامة" . وهذه مسالة أساسية . ولجنة الـ ٢٤ الخاصة هيئة فرعية منبثقة عن الجمعية العامة ، وتستمد ولايتها منها . ولا يمكن لهذه اللجنة أن تقدم توجيهات للجمعية العامة - ولكن العكس صحيح .

وبالإضافة الى ذلك ، فإن اعتماد فرنسا على لجنة الـ ٢٤ الخاصة لتناول مسالة كاليدونيا الجديدة في السنة المقبلة أمر يتسم بالتناقض والتشكيك الكامل ، لانه منذ عام ١٩٤٩ اعتبرت فرنسا باستمرار تلك اللجنة وسابقتها على أنهما غير قانونيتين . وإذا كانت فرنسا تقبل الآن دور لجنة الـ ٢٤ الخاصة في هذه المسالة ، إذن فإنني أقول للوفد الفرنسي انه لا ينبغي أن يعترض أبدا على مشروع القرار A/41/L.33 و Corr.2 .

Digitized by UNOG Library

وفي هذه المرحلة ، أود أن أشير الى ما قاله بالأمس ممثل فرنسا . لقد أشار الى البلدان الميلانيزية الثلاثة . وكانت ملاحظاته عدائية بشكل مثير ولكننا نتفهم ذلك ، لأن هدفه كان بوضوح تشويه مواقف بلداننا فيما يتعلق بتصفية الاستعمار في كاليدونيا الجديدة .

إن كلمة "وانتوك" تعني في اللغة الميلانيزية الأخوة - وانطلاقا من هذه الأخوة فإن ممثلي بابوا غينيا الجديدة وفانواتو ، في كلمتيهما ممارسة لحقهما في الرد ، قد ردّا بالفعل على ملاحظات الممثل الفرنسي ، ولكنه قال إن البلدان الميلانيزية تدعو الى مبدأ صوت واحد لرجلين . وإنني إذ أتكلم بإسم بلدي ، جزر سليمان ، أجد لزاما عليّ أن أقول انني رغم تقديري للرغبة الفرنسية لتطوير علاقات ودية مع جزر سليمان وسكانها ، لا يحق لفرنسا أن تتكلم بالنيابة عنّا ، ولا يحق لها بالتأكيد أن تشوّه موقفنا . فإننا نمثل أنفسنا منذ حصولنا على الاستقلال وسوف نستمر في ذلك في المستقبل . وإن محاولة فرنسا أن تقول لهذه الهيئة إن بلدي يؤيد مبدأ صوت واحد لرجلين ، ليست فقط محاولة تدعو الى السخرية ، ولهذا تقلل من قدر وقيمة الممثلين هنا ، ولكنها أيضا إدعاء لا أساس له على الإطلاق . فنحن لم نقترح إطلاقا مبدءا من هذا النوع . وليس في نيتنا أن نطرحه على الممثلين هنا ، فنحن ديمقراطية دستورية بالمعنى الحقيقي وسوف نواصل تعزيزنا وتأييدنا للمبادئ الديمقراطية المعترف بها عالميا .

إن مبدأ صوت واحد لرجلين ، كما يدرك جميع الأعضاء ، قد أشاره بالأمس ممثل فرنسا . وهنا تنطبق الحكمة القديمة في الإنجيل المقدس والتي تنص :

"من فضلة القلب يتكلم الفم" . (إنجيل متّى ١٢ : ٣٤)

وبعبارة أخرى ، فإن صديقي العزيز ممثل فرنسا ، قد أعلن أمام هذه الجمعية مبدأ يعتز به تماما .

اسمحوا لي الآن بأن أعود الى المسألة الهامة المطروحة علينا . يتعين علينا أن نبت في ثلاثة مشاريع قرارات ، A/41/L.33 و Corr.2 ، A/41/L.36 ، A/41/L.37

Digitized by UNOG Library

ونظرا لأن هذه الجمعية بمثابة برلمان عالمي ويتحمل مسؤولية ويتكون من ممثلين ، دعونا نترك جانبا المسائل غير ذات الصلة وننظر في المسائل الاساسية . وهي هذا الصدد ، أود أن أشكر اللجنة الخاصة لحسن أدائها .

وفيما يتعلق بكاليدونيا الجديدة ، فإن القرار A/41/L.33 و Corr.2 ، واضح . فهو يعيد التأكيد على المبادئ الاساسية للامم المتحدة في إطار إنهاء الاستعمار . وهو نداء دولي لإعادة إدراج كاليدونيا الجديدة . وينبثق من محفل جنوب المحيط الهادئ بتأييد واضح من جانب أعضاء منظمة أمم جنوب شرقي آسيا (آسيان) ورؤساء دول أو حكومات بلدان حركة عدم الانحياز ، ورؤساء حكومات بلدان الكمنولث .

إن موقف جزر سليمان واضح وإننا نتطلع الى تأييد أصدقائنا* .

---

* شغل الرئيس مقعد الرئاسة .

Digitized by UNOG Library

في هذا العام ، كما كان الحال في السنوات السابقة ، سمعنا كثيرا عن الحاجة الى أن تمتثل كل الدول لالتزاماتها بموجب الميثاق ، وأن تعترف بمبادئ الميثاق وتلتزم بها التزاما دقيقا . ومبادئ الميثاق بالنسبة لبلدي ليست مجرد خطوط توجيهية ، انها الاساس الذي تقوم عليه سياساتنا الخارجية . وهي خير ضمان لامننا واستمرار بقائنا بوصفنا دولة ذات سيادة . ورغم ما تكبدناه من ثمن باهظ ، فقد حاولنا جاهدين الوفاء بالالتزامات التي قبلناها لدى حصولنا على الاستقلال وفوزنا بعضوية هذه المنظمة .

إن تعهدات الميثاق التزامات رسمية وملزمة ، وهي ليست اختبارا للبدائل يختار فيه المرء ما يروق له من المبادئ التي يمكنه أن يستجيب لها بسهولة . والميثاق بالنسبة لنا كل لا يتجزأ ، ولا يمكن تطويع التزاماته ، وهو مطبق في كليته .

فهل كنا سذجا في هذا عندما انضممنا الى هذه المنظمة ؟ كنا نأمل ألاّ نكون كذلك ؛ ولكننا الآن غير متأكدين . إن عددا من البلدان أوعزت إلينا أن الاعتبار الرئيسي في مسألة كاليدونيا الجديدة لابد أن يكون قوة صلاتها السياسية المباشرة مع جيرانها أو المتاجرين معها ، وأن مسألة المبادئ لابد من طرحها جانبا . وتحاج بلدان محفل جنوب المحيط الهادئ بأن المسألة تتعلق بالمبادئ . وتأييد المبادئ يعني تأييد الميثاق . ونحن نطالب باحترام أحد الالتزامات المحددة القليلة التي يفرضها الميثاق على الدول الأعضاء ، وهو الالتزام المنصوص عليه في المادة ٧٣ (هـ) الذي يقضي بإحاطة الامين العام علما بانتظام بالحالة في الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي . وأكرر ، هذا التزام يوجبه الميثاق ، وليس تعبيرا زائفا عن الكيفية التي يمكن أن يدار بها عالم مثالي .

ما الذي يجب أن نتعلمه من تلك البلدان التي تقول لنا أنه لا يمكن تجاهل الضغوط الاقتصادية أو الصلات السياسية ، ولا يمكن بالتالي تأييد مشروع قرار بسيط قائم على الحقائق المجردة كهذا ؟ إن ما نتعلمه هو التالي : إن منطقتنا ستنظر الى تلك البلدان على أنها غير ثابتة على المبدأ ، وأنها لا تتمسك بالتزامات الميثاق إلا

Digitized by UNOG Library

حينما يلائمها ذلك ، ثم تتجاهلها في الاوقات الاخرى . لم تكن هذه هي صورة الامم المتحدة التي انطبعت في أذهاننا عندما شاركت هذه المنظمة في عمليتنا المتعلقة بإنهاء الاستعمار . وإنني أناشد تلك البلدان الصديقة أن تفكر مرة أخرى . هل هذه هي الصورة التي تود الظهور بها اليوم أمام الجمعية العامة ، أو في منطقتنا ، منطقة جنوب المحيط الهادئ ؟

السيد ماكدويل (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هذه هي المناقشة التي يعيد فيها أعضاء الجمعية العامة كل عام التزامهم برؤيا مؤسسي الامم المتحدة في أن المجتمع الدولي مسؤول مسؤولية رسمية عن الحفاظ على مصالح شعوب الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والنهوض بهذه المصالح . تلك الرسالة ، ذاك الالتزام ، انبعث من هذا المكان منذ أربعين عاما مضت . وكانت رسالة ثورية جاءت في أوانها ، وأحدثت ثورة في الطريقة التي ينظر بها العالم الى الامور .

ولكن الرسالة لم تسمع ولم يلتزم بها على الصعيد العالمي ؛ ولم تستكمل بعد مهمة إنهاء الاستعمار . ومن ثم فإنني أضم صوتي الى أصوات زملائي من جنوب المحيط الهادئ سعيا لدعم نداء رؤساء حكومات منظمتنا الاقليمية الموجه الى هذه الجمعية لكي تلفت الانتباه الى أحد آخر الاقاليم المستعمرة المتبقية ، وهي كاليدونيا الجديدة .

ولدينا شواغل طبيعية ومشروعة بشأن هذا الإقليم وما يجرى فيه . إنه لا يبعد كثيرا عنا . إن كاليدونيا الجديدة هي أقرب جار لنيوزيلندا . ولا تستغرق المسافة بيننا بالطائرة أكثر كثيرا من ساعتين . وبالتالي فإن مستقبلها بالنسبة لنا ليس مجرد مسألة أكاديمية . فكيفية ممارسة شعب كاليدونيا الجديدة حقه الاكيد في تقرير المصير ، والطريقة التي يسمح له بها بممارسة هذا الحق وأثر ذلك على السلم والاستقرار في المنطقة ، كل هذه المسائل نعتبرها ذات أهمية جوهرية ، لاننا سنتعايش مع نتائجها الى الابد . ومن هنا فإننا واثقون من أن هناك من يحترم مشروعية اهتمامنا هذا .

Digitized by UNOG Library

ونحن نطرح على هذا المحفل هذه القضية البسيطة : إن إقليم كاليدونيا الجديدة ، بكل الاسس المنطقية والتفسيرات المعقولة لمفاهيم وممارسات الامم المتحدة ، إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي . وبالتالي فإننا نقترح - ونعتقد أن الاقتراح وجيه - أن تقوم السلطة المعنية القائمة بالادارة بتنفيذ التزاماتها الرسمية بموجب الميثاق ، وأن تتقدم بتقرير سنوي عن الإقليم . كما نطالب أيضا بأن تبقى اللجنة المختصة التابعة لهذه الجمعية ، وهي اللجنة الخاصة المعنية بتنفيذ إعلان إنهاء الاستعمار ، على علم بالتطورات الجارية في الإقليم نيابة عن المجتمع الدولي . ونحن نرجو من حكومة فرنسا أن تتعاون مع اللجنة الخاصة في هذا الشأن .

وليس هناك من بين هذ الامور ما هو غير عادي أو يتجاوز ما أعدنا القيام به في حالة الاقاليم التي قامت نيوزيلندا بإدارتها سابقا في منطقة جنوب المحيط الهادئ . وكما يليق ببلد تراس رئيس وزرائه في ذلك الوقت اللجنة التي وضعت الفصول الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر من الميثاق في سان فرانسيسكو ، قدمنا كل تعاون مع الامم المتحدة للمساعدة في كفالة ممارسة حق تقرير المصير في الاقاليم الصغيرة التي كنا نقوم بإدارتها . ولم نكتف بمجرد تنفيذ التزاماتنا بموجب الميثاق فحسب ، بل اتخذنا أيضا زمام المبادرة لإشراك هذه المنظمة في عملية تعزيز الوعي السياسي ، وفي السهر على المشاورات التي أدت الى تقرير المصير ، وفي رصد عملية صنع القرار النهائية وملاحظتها . ثم سعينا للحصول على موافقة محددة من الجمعية العامة على أننا قد وفينا بالتزاماتنا بموجب الميثاق ، والقرار ١٥١٤ (د - ١٥) ، وإعلان تصفية الاستعمار وحصلنا على تلك الموافقة .

وبالتالي فإننا لا نطالب فرنسا بأكثر مما كنا على استعداد للقيام به أنفسنا . ونحن نرى أن ذلك مطلب معقول ويستحق استجابة سريعة .

ونحن نقول لوفد فرنسا ، بناء على التجربة العملية ، إن نيوزيلندا لم تأسف في أي وقت من الاوقات لانها أشركت الامم المتحدة في أقاليمنا السابقة . فقد كان الإسهام الذي قدمه ممثلو الامم المتحدة الذين زاروا منطقة جنوب المحيط الهادئ عبر

Digitized by UNOG Library

السنوات في بعثات مجلس الوصاية أو لجنة الـ ٢٤ ، كان دائما إسهاما إيجابيا . فقد استطاع هؤلاء الممثلون الذين كانوا عادة ينتمون الى عالم نام استعمر سابقا ، أن يقدموا النصيحة المعقولة والخلاقة في أكثر الاحيان الى كل المعنيين . وكان دورهم مفيدا وتوفيقيا . وهناك دائما مكان لطرف ثالث محايد في أغلب النزاعات . ونحن نوصي فرنسا بأن تعمل بهذه النصيحة . بالامس كان إشراك هذه المنظمة أمرا مرفوضا باعتباره "تدخلا خارجيا" من شأنه أن يعطل عملية تقرير المصير . ولكننا لا يمكن أن نعتبر إشراك الامم المتحدة تدخلا خارجيا ، بعد أربعين سنة من الحكمة والخبرة المتراكمة في عملية إنهاء الاستعمار . لقد اختبرت إجراءات الامم المتحدة وممارساتها المتأصلة في مبادئ الميثاق في حالات مختلفة عديدة ، ومنطقة جنوب المحيط الهادئ واحدة منها ؛ والمجتمع الدولي يفهمها تماما ويحترمها كل الاحترام .

Digitized by UNOG Library

واسمحوا لي ان اوضح ان غرضنا من السعي الى اشراك الامم المتحدة ليس طرد فرنسا من المحيط الهادىء . فهذا ، كما قال رئيس وزراء بلادي منذ بضعة أشهر "خطأ فاحش واحمق" . هذه كلمات قوية . ونحن نؤكد لكم اننا عنيناها . اننا نؤمن ان مصالح فرنسا في جنوب المحيط الهادىء لن تخدم عن طريق تكريس وجودها الاستعمارى في كاليدونيا الجديدة ، ونحن من جانبنا مصممون على مواصلة الحوار مع فرنسا . ولا ينبغي ان يكون هناك تصورات خاطئة حول مواقف نيوزيلندا : فمن الاهمية الحيوية ان يبقى الباب مفتوحا لخيار اجراء تبادل معقول ومنطقي للاراء في جنوب المحيط الهادىء .

وفي ظل هذه الخلفية ، انتقل الآن بايجاز الى بعض جوانب هذا الموضوع التي حظيت بانتباه خاص . لقد سئلنا لماذا انتظرنا لغاية الآن لاثارة المسألة في نيويورك . والجواب هو اننا كنا حتى الآن على استعداد لاعطاء فرنسا فرصة تأويل كل الشكوك لصالحها . والموضوع مابرح متأججا في منطقتنا منذ سنوات عديدة . وقد أبدي استعداد غير اعتيادي طيلة هذه الفترة لاعطاء فرنسا كل فرصة للقيام بشيء ما في كاليدونيا الجديدة بالتعاون مع بلدان المحفل لا بمجابهتها . وهذه هي الطريقة التي نعالج بها امورنا في جنوب المحيط الهادىء : اننا نحاول تسوية المسائل بكل صبر . ولكن الصبر لم ينفع في هذه المرة - أو على الاقل لم ينفع حتى الآن .

لماذا اختير هذا العام بالتحديد لطرح مبادرة كاليدونيا الجديدة ؟ اننا لم نكن على استعداد حتى الآن لتصديق ان فرنسا ، البلد الذي انهى استعمار معظم مستعمراته السابقة في مناطق اخرى من العالم ، لن تتبع نفس السبيل في الجزء الذي نعيش فيه من العالم . لقد اعترف وزراء فرنسيون متعاقبون بصراحة ان هناك بعض أوجه القصور في الادارة الفرنسية ، وانها فعلت "أقل مما ينبغي وبعد فوات الاوان" ، وان التدابير الوحيدة التي حظيت بدعم جميع القبائل الاصلية في كاليدونيا الجديدة هي التي تكفل السلم والامن المحليين . لقد رحبنا بالتزام فرنسا بهذا السبيل . ولكن هذا التقييم ، كما قال زميلي من فيجي في البداية ، تغير بمجرد أن اصبحت آراء الحكومة في باريس معروفة في بداية هذا العام . وكان استنتاج المحفل ، الذي توصلنا

Digitized by UNOG Library

اليه عن مضض وببعض الاسف ، ان التغير الذي طرأ على السياسة الفرنسية ازاء كاليدونيا الجديدة كان "خطوة هامة الى الوراء" . ومن هنا جاء طلبنا باعادة ادراج هذا الاقليم في قائمة الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي . وباختصار ، وخلافا لما قيل بالامس ، لم نكن متسرعين . فقد قام محفل جنوب المحيط الهادىء بتحليل تفاصيل القضية بحرص وقدمها الى الجمعية العامة في الوقت المناسب . ان هذه القضية قضية تقليدية من قضايا الاستعمار ، ندعو الجمعية العامة الآن لمعالجتها .

وقد سئلنا ايضا ، اذا كانت لجنة الـ ٢٤ قد نبهت الى هذه المسألة بالفعل ، فما الحاجة الى اتخاذ الجمعية العامة لاي قرار بشأن كاليدونيا الجديدة . انها فكرة جذابة سطحيا . فمن يود ان يدخل في موضوع ما اذا لم يكن هناك مايدعوه الى ذلك ؟

الجواب هو ان القرار الذي اتخذته اللجنة الخاصة كان شرطيا . فمن السليم تماما ان يكون قرار اللجنة الخاصة ، وهي هيئة تستقي ولايتها من الجمعية العامة "خاضعا لاية توجيهات قد تعطيها الجمعية العامة" .

ان عام ١٩٨٧ سيكون ، وفقا للدولة القائمة بالادارة ، عاما حاسما في تطور هذا الاقليم ، بسبب اقترح عقد استفتاء حول مستقبل علاقتة مع فرنسا . ولكن دعونا ننظر في الجدول الزمني للجنة الخاصة . ان الجمعية العامة هي الوحيدة التي تستطيع البت في مركز الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي . ودون قرار منها فان اللجنة الخاصة لا تستطيع سوى مناقشة انطباق اعلان انهاء الاستعمار . ولن تستطيع بالتالي خلال عام ١٩٨٧ ان تفعل ما هو اكثر من تقديم توصية باعادة ادارج هذه المسألة في دورة الجمعية العامة القادمة .

واذا اتخذت الجمعية العامة في الدورة القادمة قرارها باعادة ادراجها ، حينئذ فقط تستطيع اللجنة الخاصة ان تبدأ مناقشتها المضمونية لظروف الاستفتاء . اننا نتكلم عمليا الآن عن أوائل عام ١٩٨٨ . واللجنة الرابعة لن تتمكن من النظر في بند هذا الاقليم الا في نهاية عام ١٩٨٨ . وسبب الحاجة الى ان تقوم الجمعية العامة باتخاذ اجراء خلال الدورة الراهنة هو اعطاء لجنة الـ ٢٤ السلطة اللازمة لمتابعة

Digitized by UNOG Library

التطورات المضمونية ، بما في ذلك الاستفتاء في عام ١٩٨٧ . وان الاثر المترتب على وضع توصية اعادة ادراج الاقليم جانبا هو حرمان اللجنة الخاصة من هذه السلطة . اننا لا نشعر بأية عداوة تجاه فرنسا في اقتراح ان يسمح للامم المتحدة بالوفاء بدورها الطبيعي في عملية انهاء الاستعمار . وكما قلنا ، نحن نعتقد مخلصين ان ذلك سيعود بالفائدة على فرنسا ، كما كان الحال بالنسبة لنيوزيلندا في انهاء الاستعمار عن اقاليمنا الصغيرة .

اما بالنسبة للاستفتاء المقترح ، فينبغي ان يكون واضحا من سجل نيوزيلندا ذاتها اننا نؤيد تماما استشارة شعب مستعمر فيما يتعلق بمستقبله . وقد قيل بالامس ان بلدان المحفل

"تتوقع من الامم المتحدة ان تضع ضغوطا على الحكومة الفرنسية لتنظيم استفتاء منحرف" -

استفتاء منحرف -

"نتيجته معروفة سلفا" . (A/41/PV.91 ص ٦٢)

ان ما قاله رؤساء حكومات المحفل في اوائل هذا العام هو في الحقيقة انهم

"يحثون الحكومة الفرنسية على ان تدرس بحرص مسألة الذين يحق لهم التصويت من أجل ان تكون النتيجة معبرة بدقة عن تطلعات الكاناك والشعوب الاخرى التي تقيم في كاليدونيا الجديدة منذ امد بعيد ولها ارتباط بكاليدونيا الجديدة" .

هذه ليست دعوة الى اجراء استفتاء منحرف .

اذا كانت فرنسا ستنظم استفتاء كسبيل الى تسوية الحالة في كاليدونيا الجديدة ، فان العملية ستحتاج الى الاعداد الجيد لها وتقديم خيارات حقيقية . ونحن في جنوب المحيط الهادىء نقول لفرنسا انه من الحيوي ان يساعد اي استفتاء أو استشارات مماثلة على الوصول الى نتائج شعبية ودائمة وان يساعد على جمع شمل مختلف طوائف كاليدونيا الجديدة لمواجهة مستقبل مشترك .

Digitized by UNOG Library

ونود ان نضيف ان هناك قليل من الدلائل في هذا الوقت على انه يجرى اعداد الشعب ، عن طريق التوعية السياسية مثلا ، لاجراء استفتاء في اقل من ستة اشهر . ونود ايضا ان نشير الى ان فرنسا قد لا تستبعد خيار الاستقلال ، ولكنها لا تفعل اي شيء لتشجيعه او حتى ان تذكر ان الاستقلال سيكون نتيجة مقبولة من وجهة نظرها . وكل بيان علني يصرح به الوزراء المعنيون ينادي بخلاف ذلك .

وفي ظل هذه الظروف ، فان فرنسا ، لا بلدان المحفل ، هي التي تقوم بتشويه مبدأ تقرير المصير . ان فرنسا ، لا بلدان المحفل ، هي التي تنظم استفتاء منحرفا . لقد ابدت فرنسا مرونة في الماضي في حالات اخرى لانهاء الاستعمار - في جيبوتي ، مثلا . واننا نطلب ببساطة ان تبدي نفس روح المرونة في كاليدونيا الجديدة .

ان المحفل لا يفترض ان عليه ان يحدد لفرنسا او لشعب كاليدونيا الجديدة السبل التي يمكن على اساسها ان تحل على أفضل وجه مسألة صلات الاقليم في المستقبل مع فرنسا . ولكن ، من أجل مصلحة استقرار منطقتنا وتطورها السلمي ، يطلب المحفل ان تقبل فرنسا حقيقة مسيرة الاستقلال وشرعية تطلعات شعب الكاناك والحاجة الى العمل لايجاد تسوية تراعي جميع هذه العناصر .

ان هناك فقرة في البيان الذي صدر في اعقاب مشاورات المائدة المستديرة بشأن مستقبل كاليدونيا الجديدة التي عقدت في نانغيل - لي - روش في تموز/يوليه ١٩٨٣ ، ينبغي التأكيد عليها في هذا الوقت . لقد اعترف في هذه الفقرة بان شعب الكاناك محق في طلب ان يرى نفسه متمتعا بما سمي "حقهم الطبيعي والفعلي في الاستقلال" . كما انها توضح ان تقرير المصير سيبقى مفتوحا لاسباب تاريخية للمجموعات الاثنية الاخرى المعترف بشرعيتها . هذه هي الروح التي ينبغي ان تكون المحادثات القادمة مفعمة بها .

Digitized by UNOG Library

إننا نقول أنه بما أن فرنسا تتمسك الى هذه الدرجة بعدم تشويه مبدأ تقرير المصير ، فليس هناك داع أن تشعر بالقلق إزاء فكرة أن تهتم الأمم المتحدة اهتماما وثيقا بتطبيق المبدأ على كاليدونيا الجديدة .

لا أريد أن أخوض بتعمق في الأسس التاريخية والتقنية والمذهبية للحالة المعروضة علينا اليوم . إن الحالة بسيطة ولا تدحض . وهي تشرح نفسها بنفسها . ولكن هناك فرضيتين بالذات قدمهما زميلنا الفرنسي لابد من الرد عليهما .

لقد قال بالأمس أن مقدمي المشروع قد غالوا الى أبعد حد في تفسير المعيار المنصوص عليه في القرار ١٥٤١ (د - ١٥) من أجل تحديد ما إذا كان هناك التزام بموجب المادة ٧٣ (هـ) من الميثاق لتقديم تقرير سنوي . وفي الورقة غير الرسمية التي قدمها اعترض أيضا على استخدام بلدان المحفل لعبارة "الإخضاع العشوائي" في وصف العلاقة القائمة بين كاليدونيا الجديدة وباريس . إن استخدام بلدان المحفل عبارة "الإخضاع العشوائي" في ورقة المعلومات الاساسية التي قدمتها مستق من ممارسة متبعة في اطار الأمم المتحدة . إنها مصطلح قانوني . وهو لا يعطي أية أحكام اخلاقية عن فرنسا أو عن ادارة فرنسا لكاليدونيا الجديدة أو عن مركز شعب كاليدونيا الجديدة . إن المصطلح ببساطة يشير الى مركز الاقليم . وهو مصطلح أُخذ مباشرة من أحكام القرار ١٥٤١ (د - ١٥) .

إن قضية المحفل تتفق والأصول وقانونية ونزيهة . والقرار ١٥٤١ (د - ١٥) يتكلم عن الفاصل الجغرافي بوصفه عاملا يجدر أخذه في الحسبان . والمسافة التي تفصل بين كاليدونيا الجديدة وفرنسا - وهي ٢٠ ألف كيلو متر - تجعلهما جغرافيا منفصلتين أكثر ما يمكن أن تكونا عليه في هذه المعمورة ؛ وكاليدونيا الجديدة إثنيا وثقافيا هي مجتمع متنوع جزري في جنوب المحيط الهادئ ، ولهذا فهي تتميز إثنيا وثقافيا عن فرنسا . وهذا عامل آخر لابد أن يؤخذ في الحسبان وفقا للقرار ١٥٤١ (د - ١٥) .

والمبدأ الخامس من هذا القرار هو جوهر الموضوع . فهو ينص على أنه إذا كان هناك بعض العناصر الاضافية ذات طابع اداري وسياسي وقضائي واقتصادي وتاريخي تؤثر على العلاقة بين الدولة المُستعمِرة والاقليم المعني بطريقة "تضع الأخير بصورة

Digitized by UNOG Library

تعسفية في موقف أو مركز يقوم على الإخضاع" ، فإنها عندئذ تؤيد الافتراض القائل بأن هناك التزاما بنقل المعلومات بموجب المادة ٧٣ (هـ) .

إن تاريخ التغيير الدستوري في كاليدونيا الجديدة مجموعة خيوط متشابكة . وقد سرده بتفصيل رائع ممثل تايلند مساء الامس ، ولن نعود اليه مرة أخرى . وكل ما نقوله هو أنه عبر كل هذه المنعطفات والتحولات على مرّ السنين احتفظت باريس بموقفها المتفوق . ولم تختف السلطة التي تغرض التغيير التعسفي .

ويبقى السؤال الاساسي اليوم هو "أين تكمن السلطة ؟" . هناك بالطبع مؤسسات اقليمية وهناك مجلس اقليمي ، ولكنها تمسك بزمام سلطتها وفقا لأهواء باريس . إن سلطاتها وحقوقها يمكن أن تسحب منها في أي وقت .

بوسعنا أن ننظر الى من الذي يسيطر على شتى أقسام الجهاز الحكومي في كاليدونيا الجديدة . إن تحليلا بسيطا لمسألة أين تكمن السلطة في القطاعات الهامة يوضح بجلاء المركز الخاضع لكاليدونيا الجديدة الى باريس . وفي وقت سابق من هذا العام لم تتفق الحكومة الجديدة ، لأسباب تتعلق بالفلسفة السياسية ، مع ادارة فابيوس والاصلاحات الانتقالية التي نفذتها ، ولذلك محيت هذه الاصلاحات في واقع الأمر ، وهكذا لا يوجد استطلاع للرأي ولا اتفاق بل مجرد استعراض للقوة . أعتقد أن زميلنا من فرنسا قد لخص الموقف بعبارة منمقة بالأمس عندما قال : "لقد قرر البرلمان الفرنسي أن ينظم مشاورات ..." . وهذا يوضح نقطتنا في مختصر مفيد : إن السلطة تكمن في باريس . ويتبع ذلك ، من حيث ممارسة هذه المنظمة أن هذا الاقليم غير متمتع بالحكم الذاتي حسب المادة ٧٣ من الميثاق والقرار ١٥٤١ (د - ١٥) واعلان انهاء الاستعمار .

إن ممثل فرنسا بطريقته الجذابة المألوفة ، قد حاول بالأمس أن يضلل الجمعية عن طريق وضع صف كامل من الدُمى القشية ومن ثم شرع في تحطيمها - وهذا اسلوب حسن للمناقشة ، ولكنه ليس الاسلوب الذي يتوقع أن يتهرب به . ولنتفحص بايجاز دُمية أو دُميتين من هذه الدُمي القشية .

Digitized by UNOG Library

أولا ، لقد سال بأي حق وبأية ذرائع تُشير بلدان محفل جنوب المحيط الهادئ هذه المسألة في الأمم المتحدة ؟ ونقول : بحق الجوار - لانه سيكون علينا أن نتعايش مع نتائج سياسات فرنسا ؛ وبحق الأُخوة ؛ وفي بعض الحالات بحق الإنتماء الذي يسبق وجود فرنسا في المنطقة بمئات السنين - وباختصار ، بنفس الحق الذي يعطي دول خط المواجهة في افريقيا دورها البارز فيما يتصل بناميبيا والفصل العنصري ؛ وبحق العضوية في هذه المنظمة نفسها أيضا ؛ وبالحقوق التي يضمنها الميثاق والإعلان الخاص بإنهاء الاستعمار ، وبحق صداقتنا ورفقتنا في السلاح الطويلتين والوثيقتين . هل أنا بحاجة الى المضي في السرد ؟

وماذا عن الدُمية القشية رقم اثنين ؟ "أسئلكم ألا تستبقوا الحكم في تصويتكم" على نتيجة الاستفتاء المقترح ، قال الممثل الدائم لفرنسا . ما من أحد يطلب منه أن يطلق أي حكم على الاستفتاء . ليس هناك أي اشارة اليه في مشروع القرار المعروض علينا لان هذا الاستفتاء لم يصبح حقيقة حتى الآن . يجب ألا نُضلل . إن التصويت السلبي ، الذي يسعى الى تحقيقه زميلنا من فرنسا يستهدف استبعاد أي دور للأمم المتحدة في رصد أو مراقبة هذا الاستفتاء . ولا ينبغي أن يكون هناك أي سوء فهم بشأن هذا الموضوع .

وماذا عن الدُمية القشية رقم ثلاثة ؟ بتناول هذا الموضوع الآن يُظهر المحفل "موقفا عدائيا" متعمدا ازاء فرنسا ووجودها في جنوب المحيط الهادئ . والأمر ببساطة ليس على هذا النحو . إن التأكيدات العديدة التي تشير الى نقيض ذلك قد لاحظها زميلنا الفرنسي مساء البارحة . ونأسف أسفا عميقا لان البيانات العلنية الرسمية الصادرة عن رؤساء حكومات منطقتنا يجري بذلك تجاهلها .

ويمكننا أن نمضي في السرد أكثر من ذلك ، ولكننا لن نثقل على الجمعية . ليس هناك جدوى من تحطيم دُمى من القش .

واختتم بفكرة واحدة أخيرة . إننا دول جنوب المحيط الهادئ لم نطلب الكثير من هذه المنظمة . وطوال سنوات عديدة كنا نضع ثقلنا هنا . لقد قدمنا قوات لعمليات

Digitized by UNOG Library

صيانة السلم وقوات المراقبة في جميع أرجاء المعمورة . وقد طبقنا جزاءات واستجبنا لنداءات عمليات الكوارث والتنمية ، وساعدنا في مئات القضايا السياسية في كل منطقة من العالم . وقد تصرفنا على أساس مبادئ الميثاق . ونحن الآن نطالب أن تفعل الوفود نفس الشيء في هذه القضية .

وأؤكد من جديد على أننا نحن الذين سنعيش مع عواقب السياسات الفرنسية في كاليدونيا الجديدة . وهذه السياسات فيها عيوب . فهي لا تعترف بحقيقتين أساسيتين : إن كاليدونيا الجديدة اقليم غير متمتع بالحكم الذاتي ؛ وأن وجود حركة استقلال في الاقليم هو حقيقة دائمة لا يمكن انكارها ، وأن المجتمع الدولي وبلدان المنطقة بصفة خاصة لا يوافقان على عدم انطباق مبادئ اعلان انهاء الاستعمار على كاليدونيا الجديدة .

Digitized by UNOG Library

ومن ثم فإن ما نطلبه بسيط : أن تؤيد الوفود في هذه الدورة للجمعية العامة الدور التقليدي لهذه المنظمة - وهو دور ساعد مستعمرات سابقة كثيرة في نيلها استقلالها - برصد التطورات في إقليم كاليدونيا الجديدة غير المتمتع بالحكم الذاتي . ومن شأن هذا التأييد ، باعتقادنا ، أن يعزز السلام والاستقرار في هذا الجزء من العالم . كذلك نؤمن وباخلاص بأن هذا قد يساعد فرنسا نفسها في ايجاد طريق الى الامام . ونثق بأن مشروع القرار سيحظى بالتأييد .

السيد فان ليروب (فانواتو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في القصيدة الانكليزية القديمة بيووُلف - عندما يصل بيووُلف ورفاقه مملكة هروثغار يتصدى للنفر حارس . ويخاطب الحارس بيووُلف طالبا أن يعرف إسمه وغرضه . ويرد بيووُلف إنه يأتي كصديق . عندئذ يسمح له حارس الشاطئ بالدخول شريطة أن يظل تحت المراقبة . وإذ يعبرون يقول الحارس : "لا بد لمحارب يحمل مجنّا معقولا أن يفصل بين أمرين : الاقوال والافعال" .

إن مشاريع القرارات الثلاثة المعروضة علينا اليوم ، A/41/L.33 و A/41/L.36 و A/41/L.37 ، تتيح لنا أعضاء الامم المتحدة الفرصة لنضاهي أقوالنا بأفعالنا . وما من شيء أوضح وأكثر اتصالا بالموضوع وأقل تعقيدا من أقوالنا حول الاستعمار . وما من شيء يمكن أن ييسر التمييز بين صديق وعدو للهيئة الدولية أكثر مما تيسره مضاهاة أقوالنا بأفعالنا في التصويتات التي ستجرى اليوم .

وإذا عجزنا عن التقيد بميثاقنا اليوم فلا يمكننا بالتأكيد أن نتلو أحكامه غدا . وإذا عجزنا اليوم عن الاسترشاد بسوابقنا وعن التقيد بقراراتنا السابقة حول الموضوع فممّن نتوقع أن يأخذنا على محمل الجد غدا ؟ وإذا تلكّأنا اليوم حول مسألة الاستعمار فمن سيحترمنا غدا ؟ بالتأكيد لن يحترمنا الذين سيتلكأ بعضنا بشأن قضاياهم ، وسيكتفون بالابتسام ويهنئون أنفسهم على قدرتهم على إقناع بعض منا بأن العالم ما زال حكرا على صفوة مختارة مثلما كان في القرن التاسع عشر .

لا نعتقد أن كثيرين من الجالسين اليوم بيننا يعتقدون أن العالم يخص شخصا آخر غير سكانه جميعا . وفي السنوات الواحدة والاربعين التي انقضت على وجود هذه

Digitized by UNOG Library

المنظمة ، لم يكن إلا لقلة من الاعلانات أو النداءات الصادرة عنها الوقع المثير الذي كان للقرار ١٥١٤ (د-١٥) - وهو إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . ولو ألقينا نظرة عجلى حول هذه القاعة لتبينت لنا أدلة ملموسة على أثر هذا الاعلان ومدى تغير العالم في سني عمرنا .

فمعظمنا ولد في عالم كان فيه استعباد أمم بأسرها أمرا شائعا وشاملا مثله في ذلك مثل استعباد الافراد قبل ذلك بقرن من الزمن . وفي معظم أرجاء العالم أرغم السكان الاصليون على التشرد ، ثم تعرضوا للتمييز في أراضيهم وأنزلوا الى مرتبة دنيا وعوملوا كمجرد وحدات انتاج أو استهلاك . وأنزل بهم العنف النفسي أيضا ، إذ تعرضوا بصورة منتظمة للتجريد من تاريخهم وثقافاتهم ومن كل أمل معقول في حياة أفضل - على الاقل حسبما توهمه المستعمرون .

لكن الامل ، كما يعرف الجميع ، لا يموت بسهولة . وينطبق القول نفسه على الثقافات والتاريخ . وفي حالات عديدة استمرت مقاومة السيطرة الاجنبية واستلهمت في الكثير من الاحيان أعمالا منعزلة قام بها أشخاص لا تربط بينهم صلة واضحة . وانتشرت جيوب المقاومة في كل بلد وكل منطقة . وبصورة تدريجية تكاد لا تكون ملحوظة انتشرت شرارات السخط وتحولت الى مقاومة حارقة انتشرت كالنار في الهشيم في العالم كله .

وفي تعاقب سريع اندلعت المقاومة أولا في هذا الاقليم ثم في آخر ثم في آخر . وفي البداية اندلعت على هيئة تحد وبعد ذلك على هيئة ثورة على الحكم الاستعماري . وفي كل ركن من أركان المعمورة أصبح الاستعمار أكثر كلفة وبقاؤه أصعب ومبرراته أقل . وجاء ميثاق الامم المتحدة والإعلان موضوع مناقشتنا اليوم ليسجلا ما أصبح معروفا لمعظم الناس ، إن حقبة الاستعمار السياسي كانت آخذة في الزوال .

وفي حالات قليلة تشبثت الانظمة الاستعمارية بصورة يائسة بمواقعها . ولم تنجح إلا في تأخير المحتوم ، ونجحت في بعض الحالات في زيادة تفاقم الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي تحيق الآن بالعديد من المستعمرات السابقة وتحتل الآن مركز الصدارة في جدول أعمالنا .

Digitized by UNOG Library

لسوء الحظ لا يمكننا أن نكتب نهاية سعيدة لقصة الاستعمار . ويسعدنا أيما سعادة لو أمكننا أن نقف اليوم هنا ونعلن أن مهمة إنهاء الاستعمار قد استُكملت تقريبا أو أوشكت على الانتهاء . وإذ نجيل النظر في أرجاء هذه القاعة ونعترف بكل ما تحقق تُسوِّل لنا نفسنا بأن نفعل ذلك . ففي نهاية المطاف إن عدد المستعمرات السابقة الممثَّل هنا كبير الى درجة قد تدفعنا الى الايمان بما نتعشم أن نؤمن به .

علينا أن نتذكر أن هناك دائما قلة ترفض الاعتراف بما هو بديهي للغير . فهم ما زالوا يعيشون بعقلية القرن التاسع عشر . وما من شيء في نظرهم أسوأ من التخلي عن امتيازاتهم الاستعمارية ومن معاملة رعاياهم في المستعمرات السابقة كأنداد . ولهذا يحوكون الخطط والمناورات الهادفة الى التمويه على استمرار حكمهم الاستعماري . ويلجأون الى تغيير الشكل لا المضمون . وعندما تنفضح خدعهم يعلنون بالتقوى براءتهم ، ولا يدركون أن معظمنا يرون ما وراء اللافتات التي يلصقونها على استعمارهم .

لكن ما يبعث على الجزع هو محاولاتهم المفضوحة للاستعانة بقلة منا للدفاع عن مصالحهم الاستعمارية . وبدون خجل وبدون مراعاة أحد سوى أنفسهم يطلبون من الغير أن يضحوا بنزاهتهم وسمعتهم دفاعا عما لا يمكن الدفاع عنه . والأغرب من ذلك كله أن يطلبوا من المستعمرات السابقة أن تدافع عن الاستعمار .

ومما يبعث على القلق التفكير بأن يطلب أحد من بلد نال استقلاله بمساعدة الامم المتحدة أن يحرج نفسه بالتصويت ضد مشاركة الامم المتحدة في إنهاء الاستعمار في إقليم آخر . كيف يسمحون لانفسهم بأن يطلبوا من أي بلد أن يصوت ضد تاريخه ؟ إن مجرد الطلب من المستعمرات السابقة أن تمتنع عن التصويت على شيء له من الاهمية ما لعملية تصفية الاستعمار طلب مفرط جدا .

لا تخطر ببالنا بتاتا حالة نطلب فيها من أي دولة أن تصوت ضد نفسها . ولعل هذا أمر مفهوم لاننا لم نكن أبدا مستعمِرين . أما الذين كانوا فإنهم يجدون صعوبة في تذكر أنهم لم يعودوا يمتلكون أو يحوزون بلدانا أو شعوبا أخرى . فبالنسبة لهم ما من طلب يعتبر غير معقول .

Digitized by UNOG Library

وفي هذا الصدد علينا أن نأخذ في الاعتبار أيضا أن الاستعمار السياسي لم يكن هدفا في حد ذاته . كان مجرد وسيلة لتحقيق غاية . والهدف كان ، بكل بساطة ، السيطرة الاقتصادية بأقل كلفة ممكنة . ويبدو أن الرغبة في السيطرة على الآخرين لا تزال تحفّز البعض . إنهم يتصرفون كما لو أن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة لا وجود له . ولو عملنا بما يقولون لأصبحنا جميعا من جديد أقاليم غير متمتعة بالحكم الذاتي عمليا إن لم يكن رسميا .

إذا فشلنا في فهم المؤامرات والمخططات الخبيثة فسنكرر بالتأكيد أخطاء الماضي . وسنجد أنفسنا مخدوعين بالوعود والمجاملات مثلما انخدعت أجيال سابقة بالحلي الرخيصة والحيل الخبيثة . وسنجد أنفسنا وقد نسينا التزاماتنا لأولئك الذين لم يحصلوا بعد على استقلالهم السياسي .

كيف إذن ستنظر الينا الاجيال المقبلة ؟ هل سنورثها عالما لم يحرز فيه تقدم لحسم الحالات الاستعمارية المتبقية في الشرق الأوسط والجنوب الافريقي وجنوب الاطلسي وجنوب المحيط الهادئ ؟ أم سنورثها على أقل تقدير تصميمنا وعزيمتنا الموحدة على القضاء على بقايا الحقبة الاستعمارية ؟

إن المسائل النابعة من هذه الحالات الاستعمارية تعتبر البنود الرئيسية في جدول أعمالنا . ونواجه عاما بعد عام نتائج عجزنا عن حل هذه المشاكل . إن إرادتنا تحبط لأن قلة من الأعضاء الأقوياء يضعون أنفسهم ومصالحهم القصيرة الأجل فوق القانون الدولي وفوق مصالحنا الطويلة الأجل . وبطريقة أو بأخرى ، هذه هي الأزمة الأخطر التي تواجه الأمم المتحدة والمشكلة الأكثر تعقيدا في العلاقات الدولية .

Digitized by UNOG Library

ولا يمكننا ، بكل بساطة ، أن نعيد عقارب ساعة التاريخ الى الوراء وأن نسمح للقوة - سواء كانت عسكرية أو اقتصادية - أن تكون على حق . ولا يمكن أن ننتهج نهجا انتقائيا وأن نقرر التقيّد ببعض مبادئ ميثاقنا دون التقيّد ببعضها الآخر . ولا يمكن أن نقرر أن نكون أصحاب مبدأ يوما وألا نكون أصحاب مبدأ في اليوم الذي يليه . ولا يمكن أن ندعو الى إنهاء الاستعمار في حالة ما وأن نبرره في حالة أخرى . فنحن إما نتقيّد بما نعلنه في كل الأوقات أو لا نتقيّد بشيء على الإطلاق . وإما نؤمن بما نقوله أو لسنا جديرين بالإيمان بأي موضوع .

ان فلسطين ، وناميبيا ، وجنوب افريقيا ، ونيو كاليدونيا ستتحرر جميعا ذات يوم . وهذا أمر أكيد . فإن شعوب هذه البلدان تطالب اليوم بحقها المشروع - أي الحق في العيش ككائنات بشرية حرة وتقرير مصيرها بنفسها . وتقع المسؤولية عن مصيرها في أيديها . بيد أن علينا جميعا أن نلعب دورا . فبوسعنا أن نقصّر سبيلها الى الحرية وأن نجعله أقل إيلاما أو يمكننا ، بعجزنا ، أن نطيل أمد المرحلة وأن نجعلها مسالة مضنية بدرجة أكبر بكثير .

ونحن نرجو أن نتحلى جميعا بالشجاعة والعزم اللذين تتحلى بهما الشعوب الباسلة التي تناضل ضد الاستعمار . ويحدونا الأمل في أن أولئك الذين لم يلتزموا تماما في الماضي سيقومون بذلك الآن ما زال هناك متسع من الوقت . وهل هناك من قضية نناصرها أفضل من قضية المساواة بين جميع الشعوب والأمم ؟

اننا نتعجب في كثير من الأحيان لصبر الشعوب المستعمرة وتحملها . ونشعر دائما بالدهشة لتحملها ألم وامتهان الحرمان والتشريد في بلادها . ولا يمكن لأحد غيرها أن يفهم المشاق والامتهان اللذين تعاني منهما .

وان شعوب البلدان المجاورة تفهم هذا أكثر مما تفهمه الشعوب الاخرى . وفي كثير من الأحيان ، تتحمل البلدان المجاورة لبلد مستعمر إذلالا مماثلا إذ يضعها المستعمرون في نفس المنزلة الدنيا لذلك البلد . وبالإضافة الى ذلك ، يتعرض للخطر أمنها كما تتعرض للخطر الصحة النفسية لأطفالها .

Digitized by UNOG Library

وهكذا ، يمكن للمرء بيسر أن يفهم ويقدّر الشاغل الشرعي لبلدان افريقيا حول ناميبيا وجنوب افريقيا . وبالمثل ، يمكن للمرء أن يفهم ويقدّر قلق الدول العربية حول فلسطين . ولهذا ، نأمل أن يفهم الآخرون كيف نشعر نحن ، في جنوب المحيط الهادئ إزاء نيو كاليدونيا .

لقد تحلّت بلدان منطقتنا بصبر وتحمّل فائقين . ولم يستسغ أي منا العيش بوجود مستعمرة في وسطنا . بيد اننا جميعا نتمتع بعلاقات طيبة مع الدولة القائمة بالإدارة في نيو كاليدونيا . ولهذا ، فقد كنا مستعدين جميعا لإتاحة الوقت لها لعقد حوار مع الشعب المستعمر لحسم الصعوبات المتبقية .

كلنا يحترم فرنسا عظيم الاحترام وندرك مساهماتها الإيجابية في المنطقة ، ولكن ما من أحد منا مستعد للعيش الى ما لا نهاية في ظل الحالة المتفجرة القائمة في نيو كاليدونيا . ولسنا على استعداد لتجاهل نداء شعوب الكاناك من أجل العدالة والمساواة في بلاده .

وبالنسبة لبلدان جنوب المحيط الهادئ ، فإن نيو كاليدونيا هي مثل ناميبيا ، ومثل فلسطين ، ومثل جزر مالفيناس . وتعد هذه مسألة أساسية لكل حكومة من حكومات منطقتنا . ونحن متّحدون على نحو قاطع في مناصرتنا لهذه القضية . ويجب ألا يخطئ أحد أو يخدع حول هذا الموضوع . وقد تكون هناك مسائل أخرى نختلف حولها بصورة طبيعية ولكن معقولة . ولكن هذه المسألة ليست من تلك المسائل .

إن قرار حكومات المنطقة بطرح مسألة نيو كاليدونيا على الامم المتحدة لم يكن عملا مفاجئا . فإن الوفود الاخرى تعلم اننا ما فتئنا قلقين حول هذا الموضوع وما فتئنا نرقب الاحداث لسنوات عديدة . كما يعلم معظم السادة الاعضاء اننا كنا نأمل بإخلاص أن الدولة القائمة بالإدارة والشعب المستعمر سيتمكنان بأنفسهما من حل المسائل الاساسية المتعلقة بمستقبل البلاد . ولسوء الطالع ، لم يكن هذا واقع الحال وإن هذه المسألة معروضة الآن على الامم المتحدة التي كانت وما تزال تعتبر المكان الطبيعي لها .

Digitized by UNOG Library

وكما يعلم العديد من الاعضاء ، رأى بعضنا طرح هذه المسألة رسميا في الامم المتحدة في مرحلة مبكّرة . ولكننا نعمل عموما على أساس توافق الآراء . ونحن مجموعة إقليمية تتوخى الحذر وتفضل الحل الوسط على المجابهة . وطالما كانت هناك بارقة أمل ، كنا على استعداد للانتظار وقبول وعد الدولة القائمة بالإدارة .

كما أسدينا النصيحة لإخواننا واخواتنا ، شعب الكاناك ، بالتحلّي بالصبر وبعقد حوار مع الدولة القائمة بالإدارة . وقد تحلّوا بالصبر والاعتدال وضبط النفس بأقصى قدر ممكن . وانهم يفهمون التناقضات والصعوبات التي تواجهها الإدارة الاستعمارية الفرنسية كما نفهمها نحن .

ولكن السلطات المستعمرة ، كما يحدث في كثير من الاحيان ، وأقول هذا بشعور بالاسى لا الحقد ، أخطأت باعتبار ضبط نفس الشعب المستعمر ضعفا لا قوة . كما أخطأت في اعتبار صبر البلدان المجاورة لا مبالاة لمحنة الكاناك . وباختصار ، أساءت الدولة القائمة بالإدارة مرارا تفسير مشاعرنا وضيّعت العديد من الفرص للنهوض بعملية إنهاء الاستعمار في منطقتنا . وبذلك ، بددت قدرا كبيرا من حسن النية .

وفي العديد من النواحي ، تثير مسألة نيو كاليدونيا تحدّيا نوليه اهتمامنا جميعا . ولا يخفى على أحد أن كل أمة ممثلة هنا قد اتصلت بها فرنسا حول هذه المسألة . وهذه الاتصالات جرت هنا في الامم المتحدة وفي عواصمنا .

وقد ووجهنا بسيل من البيانات الفرنسية شديدة اللهجة حول الموضوع . ومورس علينا ضغط لم نعرفه من قبل ولا سيما بالنسبة لفانواتو . وفي بعض الحالات ، بلغت هذه الضغوط درجة بحيث انها كانت تشكّل تهديدا بالفعل .

بيد ان موقفنا لم يتأثر بالتهديد ولن يتأثر به . تخيلوا للحظة الضغوط التي سنتعرض لها جميعا في المستقبل حول مسائل أخرى إذا ما سمحنا لانفسنا بالإذعان حول هذه المسألة . وقد تستمد دول قوية أخرى التشجيع لتحذو هذا الحذو . ويمكن أن تكون إحدى النتائج لذلك أن تصبح مواقفنا إزاء الجنوب الافريقي أو الشرق الاوسط غير مجدية وخالية من المعنى . ومعنى هذا ، واصل أحد الاطراف حتى هذه اللحظة الضغط علينا جميعا حول هذه المسألة .

Digitized by UNOG Library

وبعضنا ذُكر بنقاط ضعفنا الاقتصادية والبعض الآخر تلقى اقتراحات غير عادية . وبعضنا استمع الى تشويه مذهل للتاريخ والقانون الدولي .

اننا لم نهدد أحدا . ولن نفعل ذلك حتى إذا كان بوسعنا ذلك . اننا لم نعد بشيء لاننا لا نملك شيئا نعد به سوى استعدادنا للتقيّد بميثاقنا ، الامر الذي تعهدنا به علانية . وإننا لم نشوّه تاريخا أو سابقة قانونية . ولا نحلم أبدا بمحاولة الاستخفاف بذكاء الاعضاء بالقيام بذلك .

وعلاوة على ذلك ، فإننا لم نتبادل الاتهامات أو الإهانات مع الدولة القائمة بالإدارة ولن نفعل ذلك . فإن احترامنا لفرنسا يمنعنا من القيام بذلك ونعتقد أن وقت الجمعية العامة أهم من ذلك .وإن بعض الامور التي قيلت عنا وعن جيراننا تبعث على القلق . ولكننا لن نرد على هذه الاتهامات بمثلها . اننا نفهم المشاعر العابرة ونعتبر هذه الملاحظات سيئة الطالع وأخطاء في اللباقة نتجت عن الحماس حول هذا الموضوع . وما أن يتم التصويت على هذا الموضوع فسيكون وفدنا أول وفد يمضي الى مقاعد الوفد الفرنسي ، وكعهدنا دائما ، سنمد إليه يدّ الصداقة كانداد وليس كخدم أبدا .

ويبدو انه بذلت جهود كثيرة من أجل ممارسة التعتيم الإعلامي حول نيو كاليدونيا بحيث لا بد للمرء أن يتساءل بذهول عن مدى السهولة التي كان يمكن فيها للدولة القائمة بالإدارة أن تتعاون مع الامم المتحدة وأن تحيل بصورة منتظمة معلومات عن الإقليم على النحو الواجب .

Digitized by UNOG Library

والميثاق واضح تماما في هذا الصدد ، فهو ينص على عدد قليل للغاية من الواجبات والالتزامات الصريحة . وهناك مجال واسع لتصرف الدول الاعضاء كما نعرف جميعا . والامور المطلوبة على وجه التحديد قليلة للغاية ، وتتبادر الى الذهن مباشرة مسألة دفع الاشتراكات والمساهمات . كما تدخل في هذه الفئة أيضا الواجبات والالتزامات المنصوص عليها في المادة ٧٣ . وهذه المادة من الوضوح بحيث لا يعتورها لبس أو تساؤل . ومن شأن تجاهل أحكامها أن يضعف الميثاق ويقوض المنظمة .

كما ننوه بالحقيقة الثابتة التي مؤداها أن الجمعية العامة نفسها هي التي تقرر متى يعتبر أحد الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي قد حصل على القدر الكافي من الحكم الذاتي في مفهوم الميثاق . عند ذلك وعندئذ فحسب يجوز للدولة القائمة بالادارة أن تكف عن تقديم المعلومات عن ذلك الإقليم على النحو المنصوص عليه في المادة ٧٣ (هـ) . ومنذ شهر واحد فقط أكدت الجمعية العامة نفسها هذا الموقف عندما اعتمدت بأغلبية ساحقة القرار ١٣/٤١ .

وقد امتنعت ثلاثة بلدان عن التصويت على ذلك القرار كان أحدها الدولة القائمة بالادارة في نيو كاليدونيا . وصوت مائة وتسعة وأربعون بلدا مؤيدا لذلك القرار . ولم يصوت ضده بلد واحد . فكيف يمكن لأحد أن يقول أن الدولة القائمة بالإدارة في نيو كاليدونيا ليست ملتزمة إلتزاما قانونيا قاطعا بتقديم معلومات بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) ؟

وعلى ما أوضح من سبقوني في الكلام خلال هذه المناقشة فإن مشروع القرار L.33 و Corr.2 اجرائي في طبيعته فهو لا يعدو أن يتيح للامم المتحدة أن تؤدي دورها المعتاد والمقبول في عملية إنهاء الاستعمار .

ولن نناقش الآن ما يجري في نيو كاليدونيا من حيث المضمون . فذلك أمر يحسن أن نتركه للجنة الـ ٢٤ الخاصة وهي الهيئة الفرعية التي تتوافر لديها الخبرة اللازمة والتي تتمتع بتأييد من يريدون منا حقا أن تتم عملية إنهاء الاستعمار .

ومن المفارقات أن فرنسا لم تبدِ في السنوات السابقة رغبة في التعاون مع لجنة الـ ٢٤ الخاصة بشأن هذا الموضوع أو غيره من مواضيع إنهاء الاستعمار . ويقال

Digitized by UNOG Library

لنا الآن انه لا ضرورة لتدخل الجمعية العامة وان اللجنة الخاصة ستعكف على هذه المسألة في العام القادم . وتجدر الملاحظة أن فرنسا لم تذكر ان موقفها في ذلك الحين سيكون مختلفا عما هو عليه حتى الآن .

ونحن نعتزم أن نشارك في مداولات اللجنة الخاصة . ونحث الدولة القائمة بالإدارة على أن تفعل ذلك أيضا . كما ندعو الوفود الاخرى والملتمسين وجميع الملتمسين أن يحذو نفس الحذو . وحتى تلك القلة من الرعايا المستعمرين الذين يريدون أن يبقوا رعايا خاضعين للاستعمار يجب أن يشاركوا ، ففي رأينا انه ينبغي الاستماع الى الجميع .

والمهم أن نتذكر الآن اننا إذا لم نعتمد مشروع القرار L.33 و Corr.2 فلن يسمع صوت أحد . إذ أن الدولة القائمة بالإدارة تعتزم إجراء ما تسميه استفتاء . وهي تنوي إجراؤه قبل تموز/يوليه القادم . ومن ثم ، فإذا نحن لم نقرر اليوم إدراج نيو كاليدونيا على قائمة الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي فمن المرجح أن يحال دون الامم المتحدة والاضطلاع بدورها الطبيعي والوفاء بولايتها . ومن ناحية أخرى فإن وضع نيو كاليدونيا على قائمة الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي لن يمس دور فرنسا بوصفها الدولة القائمة بالإدارة .

وإذا لم يكن لدى فرنسا شيء تخفيه أو تخجل منه فينبغي أن ترحب بمشاركة الامم المتحدة فيما تسميه استفتاء على مستقبل نيو كاليدونيا . ولكننا لا يسعنا إلا أن نلاحظ انه إذا كانت نيو كاليدونيا ، كما تزعم الدولة القائمة بالادارة هي جزء من فرنسا ، فلماذا يجرى الاستفتاء أصلا ؟ وهذا النوع من المواقف المتناقضة هو مثال على ما يدعو بلدان المنطقة الى الحرص على أن تنهض الامم المتحدة بدورها المعتاد والتأكيد على أن التوقيت المناسب لذلك هو الآن .

ويعرف الجميع أن الوقت لم يتح للجنة الـ ٢٤ الخاصة كي تجتمع وتتقدم ، عملا بما طلب اليها ، بتوصية بشأن نيو كاليدونيا لتنظر فيها الجمعية العامة في دورتها الحالية . بيد أننا جميعا ، نعرف أيضا أن من الضروري أن يتخذ القرار الان حتى نضمن

Digitized by UNOG Library

ألا تذهب مداولات اللجنة الخاصة في العام المقبل عبثا نتيجة لتصرفات تأتيها الدولة القائمة بالادارة .

وكان رؤساء دول أو حكومات البلدان الـ ١٠١ الاعضاء في حركة عدم الإنحياز يعرفون ذلك عندما اجتمعوا في هراري في أيلول/سبتمبر وقد

"... حثوا بشدة الجمعية العامة للأمم المتحدة على أن تعيد في دورتها الحادية والأربعين إدراج كاليدونيا الجديدة ضمن قائمة الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ." (A/41/697 ، ص ٥١ ، الفقرة ١٥)

كما أنهم

"... وافقوا على العمل معا من أجل تحقيق هذا الهدف ..." .

وأي شيء يمكن أن يكون أوضح من ذلك ؟ وأي شيء يمكن أن يكون أكثر اتساقا مع المبادئ والمعلنة لحركة بلدان عدم الانحياز ؟ وأي شيء يمكن أن يضر بالحركة أكثر من عدم التزام أحد أعضائها بمثل هذه المسألة الجوهرية المتعلقة بإنهاء الاستعمار ؟ وكيف نستطيع أن نفسر ذلك إلا بأن الدولة القائمة بالإدارة تجلس معنا في هذه القاعة ولكنها لا تشارك معنا في اجتماع القمة ؟

وحتى لا يكون هناك أدنى شك فيما اعتزمه قادتنا في مؤتمر القمة الثامن ، اسمحوا لي بأن أذكركم جميعا بأنهم اعترفوا

"... بأن كاليدونيا الجديدة غير متمتعة بالحكم الذاتي حسب ما حددته سوابق وممارسات الامم المتحدة ، ومع مراعاة واجبات ومسؤوليات الامم المتحدة بموجب الميثاق ، والدور الإيجابي الذي اضطلعت به في عملية إنهاء الاستعمار ، أعلن رؤساء الدول أو الحكومات أن إدراج كاليدونيا الجديدة ضمن قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي سوف يكفل قيام الامم المتحدة على نحو منتظم باستعراض ما يحققه الإقليم من تقدم نحو الحكم الذاتي والاستقلال ." (ص ٥١ ، الفقرة ١٥)

كما أن قادة حركة عدم الإنحياز اتخذوا خطوة بالغة الاهمية وهي السماح لممثلي جبهة كاناك الاشتراكية للتحرير الوطني ، حركة استقلال نيو كاليدونيا ، بالحضور

Digitized by UNOG Library

كمراقبين وناشدوهم هم والدولة القائمة بالادارة تجديد الحوار . وقد رحبت بلدان منطقتنا بهذا التأييد وهذا الموقف المبدئي الحكيم من جانب الحركة . وأبدت الجبهة استعدادها للتحرك استجابة لمناشدة رؤساء دولنا أو حكوماتنا ، ولم يبق إلا أن نوفق بين أفعالنا وأقوالنا وأن ندلي بصوتنا على نحو يتفق مع ما قلناه بكل وضوح في هراري . ومن ثم يكون على الدولة القائمة بالادارة أن تجري الحوار مع ممثلي الشعب المستعمّر وأن تتعاون مع لجنة الـ ٢٤ الخاصة . فأي شيء يمكن أن يكون أكثر من ذلك إنصافا أو عدلا .

في العام الماضي عندما احتفلنا بالذكرى الاربعين لإنشاء الامم المتحدة أشار معظم المتكلمين الى إنهاء الاستعمار بوصفه أحد المجالات الرئيسية التي نجحت فيها المنظمة . أما في المجالات الاخرى فقد أشار كثير من المتحدثين الى بعض نواحي الاخفاق البارزة . غير أن المتحدثين أشاروا الواحد تلو الآخر الى أن الامم المتحدة لها في مجال إنهاء الاستعمار وفي قليل من المجالات الاخرى خبرات لا نظير لها وأحرزت نجاحا غير مسبوق .

ومنذ شهور قليلة أقيم احتفال آخر هنا في مدينة نيويورك في موقع غير بعيد عن هذا المكان الذي نجلس فيه الآن . فمنذ مائة عام قدمت فرنسا الى الولايات المتحدة تمثالا لا يرمز فحسب الى الصداقة العميقة القائمة بين هاتين الامتين العظميين بل يرمز أيضا الى أمل وحلم الملايين في جميع أنحاء العالم . فالعبارة القائلة "أعطني المتعبين والفقراء والتعساء المتعطشين الى الحرية" مازالت تعني للملايين من الناس في أنحاء العالم الذين يتطلعون الى المداولات الدائرة في هذه القاعة ويأملون أن تتيح لهم حياة أفضل بقدر ما كانت تعني لأولئك المهاجرين الوافدين الى ميناء نيويورك إلتماسا لحياة أفضل .

وهذه السيدة الجليلة التي تقف في مدخل ميناء هذه المدينة المضيافة تعرض الفرق بين "الاقوال والافعال" . فقد سمعت ورأت منهما الكثير بحيث تستطيع التمييز بينهما . وكذلك نحن .

Digitized by UNOG Library

هنـاك لحظات في التـاريخ يمكن لتصرفنـا فيهـا أن يحدث تغييرا كبيرا في حيـــاة النـاس الذين ينزل بهم العقـاب رغم أنهم لم يقترفوا أي جرم . هنـاك منـاسبات يكون مـــا نفعله فيها بمثابة رسالة هامة الى بقية العـالم . وهذه لحظة من تلك اللحظات . هـــذه منـاسبة من تلك المنـاسبات .

إن لمعظـــم الموجودين فـــي هذه القـاعة ذكريات حية عن الاستعمـار . فنحـــن ، جميعـا ، نذكر العـار والذل ونظرة الازدراء والالقـاب المهينة . ونذكر آبـاءنـا وأعمـامنـا الذين ضربوا وعذبوا نذكر أسلافنـا الذيـــن رفعوا رؤوسهم في شموخ وإبـاء ونذكر قلـــق أمهـاتنـا وخوف الصغـار من أشقـائنـا وشقيقـاتنـا . ونعرف معنى أن نرى أنـاسا يموتون جوعـا ومن أمراض يمكن شفـاؤها . ونعرف معنى أن يعيـــش الكثيرون بلا مـأوى بينمـا هنـاك قلـــة تتمرغ في الثراء . إنمـا نحن الذين نقول إن البشـــر ولدوا متساوين - ونحن نعني مـــا نقول .

Digitized by UNOG Library

واليوم ، يقرع شعب نيو كاليدونيا على بابنا هنا في الامم المتحدة . إنه لا يبحث عن امتيازات ولكنه يبحث فقط عن العدالة لنفسه وعن مكان دافئ قرب النار . وقد قدم آخرون يقرعون هذا الباب : الفلسطينيون والناميبيون وسكان جنوب افريقيا - إنهم كثيرون الى حد أنني لا أستطيع أن اسميهم جميعا .

وأمامنا الآن فرصة لفتح ذلك الباب والترحيب بهم الى المائدة والى دفء نارنا كاشقاء بشر . فهل سنسمح لانفسنا حتى بسماع طرقهم ؟ هناك من يخبرنا بالا نسمع . ويخبروننا باننا إذا اقفلنا آذاننا وعقولنا وقلوبنا فإن الطرق سيتوقف ، وأن الطارق على الباب ، أيّا كان ، سيذهب بعيدا . لا تصدقوا ذلك . إن الطرق لن يتوقف الى أن يفتح ذلك الباب للجميع . واليوم ، يمكننا أن نتخذ خطوة صغيرة تجاه فتح الباب . وإن بمقدورنا أن نفعل ذلك . ودعونا لا نسمح لاحد أن يأخذ تلك السلطة منا . دعونا لا نخشى من استخدام تلك القوة كما ينبغي . دعونا نتذكر جميعا تلك الاوقات التي جئنا فيها نطرق نفس الباب ونبحث عن نفس العدالة . دعونا نتذكر جميعا الاوقات التي ذكّرنا فيها من كانوا في الجانب الآخر من الباب بأن العدالة التي تنكر عدالة مسروقة .

السيد غبيهو (غانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يود وفد غانا أن يغتنم الفرصة ليسجل تقديره للعمل المتفاني الذي قامت به هذا العام لجنة الـ ٢٤ الخاصة المعنية بتصفية الاستعمار . إن تغطية المواضيع وعمق معالجتها في الوثائق المعروضة على الجمعية العامة الآن تشهد على الاستفاضة التي تحملت بها اللجنة مسؤولياتها . ويذكّر تقرير اللجنة الجمعية بالحاجة الى مواصلة جهود تصفية الاستعمار لتحقيق الحرية والاستقلال لناميبيا وغيرها من الاقاليم التي لا تتمتع بحكم ذاتي في المستقبل القريب . إن وفد بلدي يؤيد هذه الاستنتاجات ، إلا أنه يأسف لان دولة قائمة بالادارة وبعض الدول الاعضاء وجدت نفسها مضطرة للانسحاب من التعاون مع لجنة الـ ٢٤ . وإننا نأمل أن يؤدي تبادل الآراء الصريح في المناقشة الحالية الى تحسين الحالة في السنة القادمة .

Digitized by UNOG Library

وهل لي أن أغتنم هذه الفرصة أيضا لأشيد برئيس لجنة الـ ٢٤ بالإنابة ، السيد أوسكار اوراماس اوليفا من كوبا ، اشادة يستحقها عن جدارة ، على خدماته الدؤوبة للجنة . فقد اتسمت قيادته لاعمال اللجنة بالحياد والإخلاص والالتزام بقضية تصفية الاستعمار . فلا غرو إذن أن اللجنة تمكنت ، على الرغم من أوجه القصور التقليدية التي تعاني منها ، من انجاز مهامها على نحو متميز .

يشارك وفد بلدي اليوم في المناقشة المتعلقة بالبند ١٩ من جدول الاعمال بقناعة مؤداها أن الاستعمار وإن كان يدخل سنواته الاخيرة فإن حرصنا كدول أعضاء في أن نرى زواله على نحو منظم وأكيد يجب أن يبقى كما كان في السنوات التي تلت اتخاذ القرار ١٥١٤ (د - ١٥) . وعلاوة على ذلك ، فإن مشروع القرار A/41/L.33 يوفر لهذه الجمعية فرصة مفيدة لتلقي نظرة ثانية على الفصل السادس من ميثاق الامم المتحدة ، الذي استكملته على نحو خلاق ومفصل القرارات ١٥١٤ (د - ١٥) و ١٥٤١ (د - ١٥) لعام ١٩٦٠ . إن هذه الممارسة ضرورية فقط لاعادة التأكيد على استمرارية وصلاحية وأهمية الالتزامات التي تقع على عاتق الدول القائمة بالادارة والسلوك الذي ينبغي لها أن تسلكه في تصريفها لمهامها المتعلقة بالاقاليم التابعة لها التي لا تتمتع بالحكم الذاتي .

ويوفر الفصل الحادي عشر من الميثاق بالاضافة الى القرار ١٥١٤ (د - ١٥) والقرار ١٥٤١ (د - ١٥) أساسا قانونيا لا ينازع يغطي ممارسات الدول ازاء وضع الشعوب غير المستقلة وممارستها لحقها في تقرير المصير . أما فيما يتعلق باتساق واستمرار وتماسك هذه الممارسة ، فإن محكمة العدل الدولية أكدت دون لبس في قرارها المتعلق بناميبيا في عام ١٩٧١ الاسهام الفردي لاجراءات الامم المتحدة التشريعية في تفصيل مضمون القانون الدولي العرفي المتعلق بممارسة حق تقرير المصير والتوسع به . إن هذه المجموعة الكبيرة من التدابير المسلّم بها هي التي شكلت نظرة وفد بلدي بالنسبة لادراج نيو كاليدونيا على قائمة الامم المتحدة الخاصة بالاقاليم التي لا تتمتع بالحكم الذاتي .

Digitized by UNOG Library

إن وفد بلدي ، ضمن الحدود العامة لمسؤولية تصفية الاستعمار التي أوجزتها للتو ، قد استمع وقيّم وجهات نظر الذين سبقوني في المشاركة في هذه المناقشة ، لا سيما وجهة نظر الدولة القائمة بالادارة ، فرنسا ، والدول الاعضاء في محفل جنوب الهادئ . إننا نفهم أن الجهد الحالي يستهدف فقط ادارج قضية نيو كاليدونيا على جدول أعمال الجمعية العامة . وقد تم السعي لاتخاذ هذا الاجراء على الرغم من معارضة فرنسا . إلا أنه ينبغي ملاحظة أن حتى فرنسا نفسها تعتبر بأن الاقليم المعني اقليم مستعمر . أما الادعاء الحالي بأن الاقليم جزء من فرنسا فإنه واحد من تلك المواقف الغريبة ، التي تتخذها فرنسا عندما يتعلق الامر بالاقاليم الواقعة تحت استعمارها ، إلا انه يفتقر الى أي أساس في القانون الدولي أو في ممارسات الامم المتحدة . إن فرنسا ترفض ارتباط الامم المتحدة بممارسة تصفية الاستعمار . إن هذا غير مقبول . إنه لا يمكننا أن نضع مجموعة من القوانين لجميع الدول القائمة بالادارة ونضع مجموعة أخرى لفرنسا وحدها . وبكل تأكيد ، فإن فرنسا نفسها لا تريد من الامم المتحدة أن تكون غير منصفة على هذا الشكل إزاء مبدأ هام كتصفية الاستعمار . وعليه ، فإن وفد بلدي يشعر أن ما من خيار آخر أمامه إلا تأييد الميثاق والصكوك القانونية الاخرى ذات الصلة التي تتناول الموضوع .

وفضلا عن ذلك ، فإن منطق دول محفل جنوب المحيط الهادئ منطق مقنع . فقد بيّنت أنها استنفذت جميع المفاوضات السلمية الاخرى مع فرنسا لاستكمال عملية تصفية الاستعمار في نيو كاليدونيا ، وأنها لجأت الى الاجراء الحالي لان الحكومة الفرنسية الجديدة تنكرت من جانب واحد لجميع التدابير التي اتفق عليها في الماضي . ونظرا للطبيعة العالمية لمحفل الجمعية العامة ، فإن وفد بلدي يؤيد ادراج البند على جدول أعمال الجمعية العامة دون اصدار أحكام مسبقة على الاجراء الذي قد تتخذه الجمعية العامة في نهاية مداولاتها في المستقبل .

لقد حدد معظم الممثلين الذين تحدثوا قبلي حججهم السياسية فيما يتصل بهذا البند ؛ ولكن هناك أيضا أسبابا قانونية لقرار وفد بلدي أود أن أوجزها .

Digitized by UNOG Library

فمن خلال مضمون الميثاق والقرار ١٥١٤ (د - ١٥) والقرار ١٥٤١ (د - ١٥) ، فإن مسألة وجود اقليم أو شعب لا يتمتع بالحكم الذاتي لا تخضع لرأي الدولة القائمة بالادارة وحدها . وفي الحقيقة ، فإن وصف "الدولة القائمة بالادارة" في حد ذاته اصطلاحا استخدمه الميثاق بالنسبة لاولئك الذين يتولون المسؤولية للوفاء بمتطلبات المادة ٧٣ ، عن طريق ايجاد الظروف المناسبة لممارسة حق تقرير المصير ممارسة تامة وحرة من قبل الشعوب التي تخضع لسلطتها نتيجة لتاريخ استعماري .

Digitized by UNOG Library

تحدد المادة ٧٣ في الواقع معايير السلوك الدولية المطلوبة من السلطة القائمة بالادارة في اضطلاعها بالتزاماتها بمقتضى هذه المعايير التي تشكّل أساس تقييم النهوض الفعال بالمسؤوليات الدولية تجاه الشعوب الخاضعة لها . وعليه فالمنطق يقضي بأن المجتمع الدولي ، ممثلا في الامم المتحدة ، ينبغي أن يطلب من الدول المعنية ، بموجب المادة ٧٣ ه من الفصل الحادي عشر من الميثاق ، كل المعلومات المتعلقة بما أُحرز من تقدم في سبيل تهيئة الظروف التي تتيح للشعوب الخاضعة لها ممارسة حق تقرير المصير .

ويسعى مشروع القرار A/41/L.33 الى أن يطلب فقط من فرنسا الوفاء بالتزاماتها بوصفها الدولة القائمة بادارة كاليدونيا الجديدة ، على نحو ما ورد في الفصل الحادي عشر . ويبدو أن فرنسا لم تكن في الماضي على مستوى المسؤولية فيما يتعلق بكاليدونيا الجديدة ولم تزود الامين العام بالمعلومات المتعلقة بتنمية الاقليم تنفيذا لما تطلبه المادة ٧٣ ه من الميثاق .

ومن الملاحظ أن التغييرات الدستورية المختلفة التي سنّتها فرنسا كي تؤثر على مركز كاليدونيا الجديدة تعترف في مضمونها وأساسها بتبعية الاقليم لفرنسا . ومن هنا فإن خطة فابيوس - بيساني في آب/أغسطس ١٩٨٥ والاعلانات الصادرة عن السيد برنارد بونس مهمة فقط بوصفها جزءا من إجراءات متصلة لتوضيح مركز كاليدونيا الجديدة وليس من همنا أن نذكر الآن مزايا أو عيوب مضمون الاجراءات المتخذة ولكننا نستخلص من ممارسة الدولة القائمة بالادارة ما يثبت أن تصرفاتها كانت مهمة فقط بقدر ما كانت تعتبر كاليدونيا الجديدة اقليما غير متمتع بالحكم الذاتي وتابع لفرنسا .

وفضلا عن حقيقة اعتبار فرنسا الدولة القائمة بالادارة فيما يتعلق بكاليدونيا الجديدة ، فإن القرارين ٢٦٢١ (د - ٢٥) و ٥١/٤٠ يوضحان تماما التالي :

"... مادام لم يصدر عن الجمعية العامة نفسها قرار بأن اقليما معينا من الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي قد نال كامل الحكم الذاتي وفقا لاحكام الفصل الحادي عشر من ميثاق الامم المتحدة ، فإن على الدولة المعنية القائمة بالادارة أن تواصل ارسال المعلومات المتعلقة بهذا الاقليم

Digitized by UNOG Library

بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من الميثاق" . (قرار الجمعية العامة ٥١/٤٠ ، الفقرة ٢)

وفي حالة كاليدونيا الجديدة لم تعلن الجمعية العامة أن الاقليم متمتع تماما بالحكم الذاتي . بل أن قدرتها على ذلك كانت محدودة بسبب امتناع الدولة القائمة بالادارة عن تزويدها بالمعلومات فيما يتعلق بالتقدم المحرز بتهيئة الاقليم للحكم الذاتي .

وكيف نفسر الإجراء الانفرادي الذي تتخذه دولة قائمة بالادارة بالامتناع عن تقديم المعلومات للأمم المتحدة في مسائل منصوص عليها في الفصل الحادي عشر من الميثاق وفي القرار ١٥١٤ (د - ١٥) ؟ يبدو من الوهلة الأولى أن مثل هذا الإجراء يقصد به الحيلولة بين الأمم المتحدة ، عن طريق أمينها العام ولجنة الـ ٢٤ الخاصة ، وبين القيام بدور في إنهاء استعمار اقليم لايزال برغم كل النوايا والمقاصد كيانا غير متمتع بالحكم الذاتي في إطار معنى الميثاق . كما أن نتائج حذف هذا الاقليم من قائمة الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي تتمثل في تشويه الاسس الاصيلة للحكم الذاتي والممارسة الحرة لحق تقرير المصير بحرمان الاطراف المعنية من الوصول الى المحافل الدولية لعرض قضيتها وطرح أُطر مختلفة من جانب الدولة القائمة بالادارة فيما يتعلق بالظروف السياسية المتصلة بهذه الاقاليم والتي قد تؤثر على استقلالها في المستقبل .

وهناك جوانب عدة من الحالة في كاليدونيا الجديدة تتطلب تقييما منصفا من جانبنا لتأمين إنفاذ الحقوق السياسية للسكان ، ولاسيما السكان الكاناك الاصليين . من هنا فبقدر ما أن مركز الاقليم التابع يتم تحديده دوليا فإن الترتيبات الرامية الى تغيير هذا المركز تخضع بدورها لفحص دولي في شكلها ومضمونها . وفي هذا الصدد فإن الترتيبات الدستورية التي تسعى من جانب واحد لإخضاع هذا الاقليم لحكومة متروبولية بما يؤدي الى استبعاد مبادرات الأمم المتحدة المطروحة في إطار الفصل السادس من الميثاق بوصفها تدخلا في الشؤون الداخلية للدولة المتروبولية أمر مشكوك فيه بداية ، بل ويمثل تعديا على دور الأمم المتحدة الذي جرى اختباره وتجربته في

Digitized by UNOG Library

التعاون مع الدول القائمة بالادارة للعمل على انتقال التوابع المستعمرة الى مركز الحكم الذاتي والاستقلال . وفي ضوء الممارسة الدولية والتاريخ والصكوك المتعلقة بمسالة إنهاء الاستعمار فإن هذا الإجراء لن يؤدي إلاّ للإضرار بالممارسة الحرة لحق تقرير المصير بطريقة منظمة وسلمية .

لهذه الاسباب لا يشعر وفد غانا أن بوسعه أن يحرم دول محفل جنوب المحيط الهادئ وسكان كاليدونيا الجديدة الاصليين من فرص الوصول الى الجمعية العامة لطرح قضيتهم . وليس في هذا بالضرورة طعن في نزاهة الدولة القائمة بالادارة ولكنه تطبيق للقواني الدولية ذات الصلة على وضع بين فرنسا ورعاياها يقتضي حكما من طرف ثالث . وفي غيابه ما يمكن أن يثير العنف .

وهناك موجز مختصر في الوثيقة A/41/668 المقدمة من دول محفل جنوب المحيط الهادئ ، للتاريخ الاستعماري لكاليدونيا الجديدة حتى الوقت الحاضر في ظل ادارة فرنسا ، وهدف هذه الخلاصة ومقصدها هو تعزيز إمكانات قيام الامم المتحدة بدور في انتقال كاليدونيا الجديدة الى مركز مستقل . وليس أمامنا افضل من تاييد النتائج الواضحة في الوثيقة ، كما تشهد بها بنود مشروع القرار A/41/L.33 ويعتبر هذا أيضا رأي كثير من الدول التي يتالف منها الكومنولث وحركة عدم الانحياز ومحفل جنوب المحيط الهادئ . ومن المهم أيضا ألا يخف وفد لانقاذ فرنسا في هذه المناقشة وربما كان الصمت البليغ مسموعا أكثر . بغير ذلك فنحن نتحدى منطق التاريخ الذي يجد دليلا صحيحا في عضوية هذه المنظمة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن لممثل فيجي لعرض مشروع القرار A/41/L.33 و Corr.2 .

السيد طومسون (فيجي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم البلدان الواحد والثلاثين المقدمة للمشروع ، أتشرف بعرض مشروع القرار A/41/L.33 و Corr.2 الذي يتناول إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وتطبيقه على كاليدونيا الجديدة .

Digitized by UNOG Library

إن مشروع القرار مباشر وله مقصد غاية في البساطة : إنه يطلب الى الجمعية العامة تطبيق إجراءات الامم المتحدة المعتادة والراسخة لإنهاء الاستعمار على اقليم كاليدونيا الجديدة غير المتمتع بالحكم الذاتي ، وهذا كل ما في المشروع الذي لا يدخل في تفاصيل الطريقة التي ينبغي أن يمارس بها الشعب حقه في تقرير المصير ، فهذه التفاصيل ليست ضرورية . وأمامنا عملية اختبرت على مدى الزمن وقد اجتازتها كثير من البلدان الممثلة هنا بما فيها بلدي وهذه العملية ثبت نفعها .

Digitized by UNOG Library

ونحن نطالب بإعطاء شعب كاليدونيا الجديدة حقوقه الآن وبألا تصرف المناورات هذه الجمعية العامة عن النظر في تلك المسألة ، كيما لا يتاح للدولة الاستعمارية أن تجري استفتاء لا يتفق مع مبادئ الأمم المتحدة وممارساتها . لذا فنحن نعارض بقوة أي اقتراح اجرائي لا يمكن اعتباره سوى محاولة لعرقلة بحث هذه المسألة . فإن ذلك سينكر على المنظمة دورها الطبيعي في عملية إنهاء الاستعمار في كاليدونيا الجديدة في السنة الهامة التي أوشكت على البدء .

وأكرر أن ما يُطلب من الممثلين التصويت عليه في مشروع القرار هذا شئ بسيط . هل يعتقدون أن دولة أوروبية ، دولة استعمارية ، يحق لها في عالم اليوم أن تقرر مستقبل شعب يوجد على بعد ٠٠٠ ٢٠ كيلومتر منها ، في ظل شروط تحددها تلك الدول الاستعمارية وحدها ؟ أو هل يعتقدون أن شعب كاليدونيا الجديدة له حق في تقرير المصير وفقا للممارسات العادية للأمم المتحدة ؟ إن الاجابة بالطبع واضحة وبديهية . فباستثناء الممثل الدائم لفرنسا وحده ، لم تُذكر كلمة واحدة معارضة لمشروع القرار A/41/L.33 و Corr.2 ، أو للمبادئ الاساسية الواردة فيه ، إبّان المناقشة بشأن البند ١٩ .

إن التصويت ضد مشروع القرار هذا ، بل وحتى الامتناع عن التصويت عليه ، لن يذهبا طي النسيان وسيعتبرهما مقدمو مشروع القرار ، وخاصة بلدان جنوب المحيط الهادئ ، تصويتا يستهدف عرقلة عملية انهاء الاستعمار . ونحن نأمل أن ترجح مبادئ إنهاء الاستعمار على الضغوط الهائلة والمتواصلة التي نعرف أن فرنسا تمارسها هنا في نيويورك وفي شتى العواصم .

إن هذا التصويت يتيح اختيارا واضحا بين سيطرة استعمارية لا ضابط لها وبين عمل مشروع من أعمال تقرير المصير تشرف عليه الأمم المتحدة ويجري وفقا لمبادئها وممارساتها . بشأن تلك المسألة ، وبشأن تلك المسألة وحدها ، ستصدر الوفود حكمها وسيصدر الحكم عليها أيضا .

لذا فإننا ، نحن مقدمي مشروع القرار ، نثق في أن التصويت لصالح مشروع القرار A/41/L.33 و Corr.2 سيكون منقطع النظير .

Digitized by UNOG Library

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تبتّ الجمعية العامة الآن في مشاريع القرارات A/41/L.33 و Corr.2 و A/41/L.36 و L.37 .

أعطي الكلمة للممثلين الراغبين في تعليل تصويتهم قبل التصويت على مشاريع القرارات هذه . وأذكّر الاعضاء بأن مدة تعليل التصويت محددة بعشر دقائق وبأنه ينبغي للوفود أن تدلي بها من مقاعدها .

السيد ساري (السنغال) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : إن مسألة كاليدونيا الجديدة ، وهي إحدى المشاكل المعروضة علينا الآن ، تعد مشكلة تاريخية ومعقدة في آن معا . فهي تاريخية لأن هذه المسألة عرضت على الجمعية العامة للمرة الأولى منذ قرابة ٤٠ عاما . وهي معقدة لانها تتصل أيضا بمبدأين نتمسك جميعا بهما تمسكا ثابتا ، ولكن تنفيذهما يتطلب منا أن نتحلى بالموضوعية والواقعية وسعة الأفق . إن هذين المبدأين هما أولا ، حق الشعوب في تقرير المصير وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى . وقد أكد مجددا على أول هذين المبدأين بصورة لا لبس فيها في ميثاق سان فرانسيسكو ، وقد تطورت الامم المتحدة تدريجيا على مدى الاربعين عاما الماضية من عمرها استنادا الى هذا المبدأ الذي يعدّ أحد المبادئ الاساسية المعترف بها للاقاليم وللشعوب غير المتمتعة بالحكم الذاتي وكذلك للدول .

إن القرارات ذات الصلة للامم المتحدة ، وخاصة اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، أعمال واضحة في هذا الصدد ومعروفة للجميع ولا حاجة بي لتناول أحكامها الرئيسية في هذا المقام . إن المسألة هي مسألة حق عالمي ينبغي أن يمارس بالكامل ودونما تمييز . غير أن الفقرة ٦ من قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) قد ذكرت في الواقع أن :

"كل محاولة تستهدف التقويض الجزئي أو الكلي للوحدة القومية والسلامة الاقليمية لأي بلد ، تكون متنافية ومقاصد ميثاق الامم المتحدة ومبادئه" .

Digitized by UNOG Library

إن عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول هو أيضا أحد المبادئ الرئيسية للميثاق . بل سأمضي الى مدى أبعد وأقول إنه بالنسبة لكل الدول الممثلة هنا يشكل شرطا رئيسيا مسبقا لانتمائها الى الأسرة الكبيرة للأمم . ولا يمكن التحلل من هذا المبدأ .

وفي هذه الحالة الخاصة ، أُخبرنا أن السلطات الفرنسية تعتزم أن تتخذ ، من الآن وحتى صيف ١٩٨٧ ، تدبيرا يمكّن سكان الاقليم المعني من تقرير مستقبلهم في حرية كاملة ودون مناورات أو حيل من أي نوع .

ينبغي إذن أن تكون مسؤولية الأمم المتحدة هي تشجيع العملية التي بدأتها فرنسا وصولا بها الى نتيجة يستطيع شعب كاليدونيا وحده أن يقررها . وباختصار ، ينبغي أن نضمن أن شعب كاليدونيا الجديدة ، بكل تياراته السياسية يستطيع أن يواصل الحوار الذي بدأه بالفعل مع فرنسا فيما يتعلق بمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة . وينبغي لكاليدونيا الجديدة وفرنسا أن تجدا في محفلا هاما لتنفيذ القرارين ١٥١٤ (د - ١٥) و ١٥٤١ (د - ١٥) . وإذا أمكن ضمان توفير الثقة والمصداقية على كلا الجانبين ، لأمكننا أن نقوم بعمل مفيد وأن نحقق هدفنا ألا وهو تمكين شعب كاليدونيا الجديدة من تقرير مستقبلهم في أفضل ظروف ممكنة وبطريقة سلمية .

وبالطبع فان محاولة بمثل هذا الكبر قد تواجَه بعض العقبات ، . ولكن ذلك أمر هام . إن الأمر الهام هو أنه ينبغي للأطراف المعنية أن تظهرالمزيد من التصميم السياسي للتغلب على هذه العقبات .

إن هذا التصميم السياسي قائم وموجود . والدليل على ذلك هو المحادثات التي جرت مؤخرا بين زعماء جبهة كاناك الاشتراكية للتحرير الوطني والسلطات الفرنسية . ومما يدعو للأسف أن مشروع القرار المقدم الينا لا يذكر ذلك .

لقد علّمنا التاريخ ، فيما يتعلق بحالات تقرير المصير ، أننا ينبغي أن نتقصى ونستخدم جميع العناصر القانونية والسياسية الايجابية التي يمكن أن تساعدنا على ايجاد حلول عادلة ودائمة . فقد يكون لأية خطوات أخرى عواقب وخيمة .

Digitized by UNOG Library

ويرى وفدي أن مشروع القرار المقدم الينا لا يتضمن جميع العناصر اللازمة لحل هذه المشكلة . ولذلك سيصوت وفدي معارضا لمشروع القرار A/41/L.33 و Corr.2 . غير أن السنغال ، عن طريق رئيسها عبده ضيوف ، كعهدها دائما في مجالات وظروف أخرى فيما يتعلق بمشاكل مماثلة ، لن تدخر جهدا من أجل التوصل الى حل عادل ودائم لمسألة كاليدونيا الجديدة .

Digitized by UNOG Library

السيد دي كيمولاريا (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/41/L.33 و Corr.1 . وبعد المناقشات التي دارت أمس واليوم التي اتسمت في الغالب بطابع التكرار ، ولن أتحدث عن التجاوزات التي استمعنا اليها صباح اليوم ، والتي لم يكن الوفد الفرنسي مسؤولا عنها ، أود أن أذكر الأسباب الرئيسية التي دعت فرنسا الى التصويت معارضة لذلك النص .

أولا ، أن كاليدونيا الجديدة لا تدخل في عداد الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي بالمعنى الذي قصده الميثاق . فهي كيان متعدد الاعراق حيث الجماعات العرقية ممثلة بطريقة متوازنة على العكس مما أكده بعض المتكلمين وعلى العكس مما يحدث في بلدان أخرى من المنطقة مما أضر بالسكان الأصليين .

وقد أصبح أبناء كاليدونيا الجديدة من جميع الأصول مندمجين الآن في كيان فرنسي شامل ، ويتمتعون كما ذكرت من قبل بنفس الحقوق مثلهم مثل سائر المواطنين الآخرين في بلادي . وفي الوقت ذاته فإن لديهم مؤسسات توفر لهم الادارة الحرة لشؤونهم كما أكدت في بياني بالأمس .

ثانيا ، إن أبناء كاليدونيا الجديدة وان كانوا لا ينتمون الى اقليم غير متمتع بالحكم الذاتي ، فإن لهم الحق الكامل في التخلي عن هويتهم الفرنسية اذا رغبوا في ذلك . بل أنني أضيف أن الفرصة ستتاح لهم للتعبير عن أنفسهم بوضوح تام بشأن هذه النقطة خلال الاستفتاء الذي سيجرى في صيف ١٩٨٧ ، وقد تقرر ذلك بقرار اتخذه البرلمان ، وبالتالي في مقدورهم أن يختاروا بين بديلين واضحين تماما : الاستقلال التام ، أو توسيع نطاق الحكم الذاتي . وبطبيعة الحال ، فلن يشترك في الاقتراع سوى السكان المعنيين فعلا ، دون أية مناورات وعلى مرأى من الجميع وفي علانية تامة .

ثالثا ، أن الداعين الى الاستقلال لا يتعرضون لأي تمييز في المعاملة ، بل على العكس ، فانهم يستفيدون بجميع التسهيلات الضرورية للاعراب عن وجهات نظرهم داخل البلاد وخارجها . والحق الوحيد الذي لا يتمتعون به - وينطبق هذا على جميع الحركات السياسية الأخرى - هو فرض وجهات نظرهم اذا لم تساندها الاغلبية .

Digitized by UNOG Library

رابعا ، اذا أيدت أغلبية شعب كاليدونيا الجديدة الاستقلال ، فإن بلادي ستمتثل لتلك الرغبة ، كما فعلت في أماكن وأزمنة وظروف أخرى .

ولا تنوي فرنسا ، بامتثالها لممارسة حق تقرير المصير مهما كانت النتائج التي سيسفر عنها ، أن تلقن أحد دروسا ، ولكنها تعتقد أيضا أنه ليس لأحد أن يلقنها دروسا ، ولا سيما عن بلدان في المنطقة عندما واجهت مشكلة مماثلة حسمتها على نحو أقل ديمقراطية وأكثر وحشية . وما يبدونه من أسف اليوم ، مهما كانت درجة صدقه لا يخولهم الادعاء بأنهم نموذج يحتذى ومن باب أولى لا يخولهم الاضطلاع بدور النقاد السياسيين .

وختاما ، لا تشك فرنسا في أن بقاءها على إيمانها بتقاليدها الديمقراطية ومعارضتها لمشروع القرار هذا ، فإنها ستحظى بالفهم والتأييد من جانب جميع من عقدوا العزم في هذه الجمعية على إظهار تفانيهم بموضوعية لمبدأ حق تقرير المصير .

السيد ادواردسن (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن أتكلم باسم بلدان الشمال الخمسة وهي ايسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا والنرويج فيما يتعلق بتصويتها على مشروعي القرارين A/41/L.36 و A/41/L.37 .

والتزام بلدان الشمال بعملية إنهاء الاستعمار معروف تماما . وقد أوشكت هذه العملية الآن على الانتهاء . وهي أحد الإنجازات التاريخية للأمم المتحدة .

وستصوت بلدان الشمال مؤيدة لمشروعي القرارين A/41/L.36 و A/41/L.37 ،ولكن يؤسفنا أننا لن نستطيع أن نفعل ذلك دون تحفظات .

فمشروع القرار A/41/L.36 يتضمن صيغا لا نستطيع أن نوافق عليها . فمثلا ، تتضمن الفقرة ٤ من المنطوق صيغا تتناقض مع المبدأ الذي تؤمن به دول الشمال والقائل بأن الأمم المتحدة تمشيا مع ميثاقها ينبغي ألا تشجع سوى الحلول السلمية . وفضلا عن ذلك ، فإننا نجد أن الفقرة ١٠ من المنطوق مفرطة في جزمها . كما أن لدينا تحفظات على بعض الصيغ التي تشير الى المملكة المتحدة في مشروع القرار لهذا العام A/41/L.36 ، حيث أن المملكة المتحدة أوضحت أنها ستواصل على نحو صارم الوفاء بمسؤوليتها بمقتضى المادة ٧٣ من الميثاق . كما أعربت عن استعدادها لابلاغ الأمين العام بأي تطورات سياسية أو دستورية هامة في الأقاليم التي تتحمل المسؤولية عنها .

Digitized by UNOG Library

وعلاوة على ذلك ، فإن تصويتنا على الفقرة الاولى من منطوق مشروع القرار A/41/L.37 الخاص بفصل من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار يتعلق بنشر المعلومات ، لا ينبغي تفسيره على أنه موافقة على جميع الاجزاء الواردة في ذلك الفصل . نحن لا نوافق على الفقرتين الفرعيتين (ج) و (ز) من الفقرة ٣ من المنطوق التي قد تعرقل الاجراءات التي اتخذها الامين العام فيما يتعلق بالازمة المالية الراهنة .

السيد ماتوس برونيسا (البرتغال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

تتبع وفدي باهتمام كبير المناقشات الدائرة حول كاليدونيا الجديدة ، في إطار البند ١٩ من جدول الاعمال .

ويتيح لي هذا الموضوع الفرصة لكي أؤكد من جديد التزام البرتغال بالمبادئ المكرسة في قراري الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) و ١٥٤١ (د - ١٥) والتي أعيد التذكير بها في مشروع القرار A/41/L.33 و Corr.2 المتعلق بالحالة في كاليدونيا الجديدة .

ومنذ بداية العملية التي أدت الى استقلال المستعمرات البرتغالية السابقة في عام ١٩٧٤ ، كان من رأي البرتغال دائما أن الحق السيادي للشعوب يقتضي أن يتاح لها اختيار مستقبلها السياسي بحرية . وهذا ما جعلنا نلاحظ بارتياح أن فرنسا قد قطعت على نفسها عهدا باجراء استفتاء في العام المقبل للاستماع الى آراء سكان كاليدونيا الجديدة حول طريقة ممارسة هذا الحق .

ومن ثم ، فإن بعض المشاكل التي نشأت الآن ليست واضحة بالنسبة لوفدي بصورة كافية . فأولا ، يؤمن وفدي بأن الاستفتاء هو أفضل اختبار لارادة الشعب ، لا سيما فيما يتعلق بممارسة حق تقرير المصير .

وثانيا ، لم يستمع وفدي الى حجج مقنعة تثبت أن الاستفتاء الذي تقترحه فرنسا ليس ممارسة صادقة لحق تقرير المصير . وفي رأينا أن فرنسا تتيح الآن الاليات التي تفضي الى تقرير المصير . وما لم تقدم حجج حاسمة تبين أن الاجراء المقترح لا يخدم هذا الهدف فإن وفدي يرى أن النظر في هذه المسألة سابق لأوانه بغير شك .

Digitized by UNOG Library

وعلاوة على ذلك ، في اعتقادنا أن مشروع القرار A/41/L.33 ، لن يسهم في عملية سلمية لاستطلاع إرادة شعب كاليدونيا الجديدة . ومن ثم ، لن يتمكن وفد بلادي من تأييده ، بالرغم من أنه يشاطر شواغل الدول الاعضاء ومعظم مقدميه ، فيما يتعلق بمستقبل السكان في المنطقة .

إننا منصوت - كما صوتنا في السنوات السابقة - لصالح مشروع القرار A/41/L.37 الخاص بنشر المعلومات عن إنهاء الاستعمار . ولكن ، فيما يتعلق بالقرار A/41/L.36 "تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة" ، الذي تُعلَّق عليه أهمية قصوى ، فيؤسفنا انه تعين علينا هذا العام أن نمتنع عن التصويت على مشروع القرار هذا ، إزاء حقيقة انه ليس بوسعنا أن نوافق على الاشارات الانتقائية والتمييزية الموجهة الى دول أعضاء في الامم المتحدة في جزئي الديباجة والمنطوق على حد سواء . وهذا أمر غير مقبول على الإطلاق لوفد بلادي لانه لا يخفى على أحد أن بعض البلدان التي لم يرد ذكرها في مشروع القرار تمنع غيرها من الوفاء بالتزاماتها وفقا للميثاق . وهذا الموقف ما زال يواجه بالتجاهل أو السكوت .

السيد صميدة (العراق) : ناقشت لجنة الـ ٢٤ خلال شهر آب/أغسطس الماضي قضية كاليدونيا الجديدة واتفقت على تأجيل النظر في هذه المسألة الى دورتها عام ١٩٨٧ ، وذلك لإتاحة المجال المناسب والوقت الكافي لجميع الاطراف المعنية لدراسة القضية من كافة جوانبها .

إن العراق العضو في لجنة تصفية الاستعمار والمؤمن بحق الشعوب المطلق في تقرير مصيرها كان يأمل التزام كل الاطراف بالاتفاق الذي تمَّ التوصل اليه في مداولات اللجنة المذكورة ، وبناء على ذلك فإن وفد بلادي سوف يمتنع عن التصويت على مشروع القرار A/41/L.33 لأسباب إجرائية بحتة ، اذ نعتقد أنه من المفضل أن تنتهي لجنة تصفية الاستعمار من مشاوراتها وتقدم توصياتها الى الجمعية العامة كما جرت العادة لاتخاذ ما تراه هذه الجمعية مناسبا بصددها .

Digitized by UNOG Library

السيد العنسي (عمان) : لقد كان وفد بلادي من أوائل الوفود المسجلة للتحدث عند افتتاح المناقشة العامة صباح يوم الاثنين الاول من كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ حول البند التاسع عشر من جدول الاعمال المتعلق بإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وتقرير اللجنة الخاصة المعروفة بلجنة الـ ٢٤ المنوط بها من قبل الجمعية العامة متابعة قضايا منح الاستقلال لهذه الشعوب والبلدان التي لا تزال تسعى جاهدة للحصول على حقوقها المشروعة في الحرية وتقرير المصير . وباطلاعنا على قائمة المتحدثين الواسعة نظرا لضيق الوقت المتاح في الجلسات العامة ، ارتأينا الاكتفاء بأخذ حقنا في تعليل التصويت قبل التصويت ، للتعبير عن وجهة نظرنا بهذا الخصوص ، وبشأن مشاريع القرارات الثلاثة المعروضة علينا وهي : L.33 و L.36 و L.37 على التوالي .

وفي البداية نود أن نعلن عن تقديرنا التام لفحوى قرارات الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٠ المتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، ٢٦٢١ (د - ٢٥) المؤرخ في ١٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٠ المتضمن برنامج العمل من أجل التنفيذ التام للإعلان المشار اليه ، ٥٦/٤٠ المؤرخ ٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ بشأن الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وكافة القرارات الاخرى ذات الصلة .

كما نهنئ رئيس وأعضاء اللجنة الخاصة على استمرار الجهود المثمرة والناجحة المبذولة من أجل القضاء على الاستعمار بكافة صوره ، والاسهام في ترسيخ جهود الهيئة الدولية بالتعاون مع الاجهزة المختصة وبالاخص دائرة مجلس الوصاية وفروع تصفية الاستعمار في دائرة الشؤون السياسية بهذا الشأن .

وأما بشأن موقفنا من مشاريع القرارات الثلاثة المعروضة علينا اليوم ، فإن وفد بلادي مع تقديره لما حدا بالدول المتبنية لمشروع القرار L.33 لتقديمه في مثل هذه الظروف بالذات . ولاعتقادنا التام بحق كل الشعوب في تقرير المصير والحرية من كافة صور الاستعمار المفروضة عليها ، حسب القواعد والاسس المتبعة من أجل ذلك من قبل الامم المتحدة وأجهزتها ذات الصلة ، إلا انه يؤسفنا الاشارة الى أننا لن نتمكن حاليا

Digitized by UNOG Library

من التصويت لصالح هذا المشروع لعدم وضوح الصورة الكاملة لدينا بعد ، حول حقيقة الأوضاع الجارية في كاليدونيا الجديدة . ولذلك فإننا سنمتنع عن التصويت عليه اليوم على أمل معرفتنا مستقبلا بالتفاصيل اللازمة كاملة من خلال تقرير لجنة الـ ٢٤ وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى في الاجتماعات القادمة للجمعية العامة . وعلى هذا الأساس ، فإن موقف عمان يجب أن يفهم من هذا المنطلق بصورة واضحة .

أما بشأن مشروع القرار L.36 فإننا نؤيد على الدوام الجهود الإيجابية للجنة الخاصة لإنجاز تحقيق الاستقلال لشعب ناميبيا والشعوب والبلدان الأخرى التي ما زالت ترضخ للاستعمار قسرا عن ارادتها وبعدا عن تقدير حقوق شعوبها في تقرير المصير . ومع أننا سوف نصوّت لصالح مشروع القرار جريا على مواقفنا المعهودة بهذا الشأن ، إلا أننا قد لا نتفق تماما مع ما ورد في فقرته التمهيدية قبل الأخيرة التي أعرب فيها عن الأسف لقرار الحكومة البريطانية بعدم الاشتراك في أعمال اللجنة الخاصة ، باعتبار ذلك من حقوق السيادة الخاصة بأي دولة حرة مستقلة عضو في الأمم المتحدة .

أما بشأن مشروع القرار الأخير L.37 المتعلق بنشر المعلومات عن انهاء الاستعمار ، وهو أمر هام متمم لفعالية أنشطة اللجنة الخاصة ومجلس الوصاية في هذا المجال ، فإننا سوف نصوّت لصالحه من نفس منطلق سياستنا الخارجية المعهودة ، إلا أننا نطالب بضرورة تحري الدقة الكاملة في نشر مثل هذه المعلومات بصورة صحيحة ، لأننا نلاحظ للأسف الشديد أن بعض المعلومات التي تنشر من خلال الأجهزة المعنية عن تصفية الاستعمار وادارة الإعلام تنقصها الدقة ، فمثلا تنشر معلومات خاطئة من أساسها ولا صحة لها ، بأن سلطنة عمان استقلت عن بريطانيا عام ١٩٧١ بفضل جهود اللجنة الخاصة ، بينما حقيقة الأمر الذي لا غبار عليه مطلقا أن عمان لم تخضع في تاريخها لأي استعمار خارجي ، وان استقلالها قائم طوال تاريخها العريق وإن كانت ترتبط حسب مصالحها بعلاقات خاصة مع أي دولة من الدول . وان تاريخ ١٩٧١ إنما كان هو تاريخ عضوية عمان في السابع من تشرين الأول/اكتوبر من نفس العام في الأمم المتحدة بعد اعتلاء جلالة السلطان قابوس بن سعيد لعرش السلطنة يوم ٢٣ تموز/يوليه عام ١٩٧٠ خلفا للمرحوم والده السلطان سعيد بن تيمور آل سعيد . ولهذا لزم التوضيح .

Digitized by UNOG Library

السيد ولد بيه (موريتانيا)(ترجمة شفوية عن الفرنسية) : تسلّم جمهورية موريتانيا الاسلامية بحق كل الشعوب غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال تمشيا مع مبادئ ميثاق الامم المتحدة وقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٠ ، المتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وإذ أحطنا علما بالمعلومات المتعلقة بكاليدونيا الجديدة والمقدمة من حكومة فرنسا ، الدولة القائمة بادارة ذلك الاقليم ، فاننا نخشى أن مشروع القرار هذا من شأنه إذا اعتمد أن يخل ، بالاستفتاء الديمقراطي الحر لتقرير المصير المقرر اجراؤه في منتصف شهر تموز/يوليه ١٩٨٧ على أكثر تقدير .

لهذا السبب ، ولأن اللجنة الخاصة المعنية بانهاء الاستعمار قد أرجأت النظر في هذه المسألة حتى عام ١٩٨٧ ، فان جمهورية موريتانيا الاسلامية ، ستصوت معارضة مشروع القرار A/41/L.33 و Corr.2 المطروح أمام الجمعية العامة .

السيد بيرش (المملكة المتحدة)(ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيصوت وفد بلدي كما صوت على القرارات المماثلة في الاعوام السابقة ضد مشروع القرارين A/41/L.36 و A/41/L.37 .

إن مشروع القرار A/41/L.36 بشأن تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة لا يبين النجاحات الهائلة التي تحققت في ميدان إنهاء الاستعمار على مدى الاربعين عاما الماضية والتي اضطلع فيها بلدي بدور ريادي . إن الاستعمار ، وعلى الاقل الاستعمار على النحو المعرّف في مشروع القرار ، يقترب من نهايته . وبالتأكيد هناك بعض الحالات الاستثنائية المؤسفة والفريدة في نوعها ، أبرزها حالة ناميبيا . إلا أن هذا القرار لا يقول شيئا له أهمية عن الاقاليم الاخرى غير المتمتعة بالحكم الذاتي ومعظمها بريطانية . والواقع إن أيا من الاقاليم التابعة البريطانية المتبقية لم يبد أية رغبة في التحرك صوب الاستقلال أو حتى مجرد احتمال حدوث ذلك في المستقبل القريب . بل على العكس من ذلك ، أوضحت جميع هذه الاقاليم أنها لا ترغب في فسخ ارتباطاتها بالمملكة المتحدة . ونحن نعتزم احترام هذه الرغبات . ومن دواعي

Digitized by UNOG Library

الاسف العميق لوفد بلدي أن هذه الحقيقة البديهية لا يعترف بها في مشروع القرار هذا . وبدلا من ذلك ، نجد أن المصطلحات القديمة لا تزال تستخدم في تناول النوع الحالي من الاستعمار : فهناك اشارات في النص عن الحاجة الى القضاء على ما تبقى من آثار الاستعمار ، في حين أنه كان ينبغي لنا أن نبحث بدلا من ذلك عن أفضل السبل التي يمكن من خلالها أن تساهم الامم المتحدة في رفاه ما تبقى من الشعوب المستعمرة .

لقد ذكرت اسم ناميبيا في بداية هذه الملاحظات . ومن المؤكد أن مشروع القرار هذا يقول الكثير ، وبحق ، عن الحالة السائدة في ذلك الاقليم . وليس هناك من هو أكثر منا اهتماما وحرصا على رؤية انتقال ناميبيا السلمي الى مرحلة الاستقلال . بيد أنه لا بد من الاعتراف بأن الوضع القانوني لناميبيا يختلف عن مثيله في كل الاقاليم الاخرى . وعلى ذلك فان الاحكام الخاصة التي تنطبق على ناميبيا ينبغي النظر اليها بقدرها الحقيقي ، أي باعتبارها ترتيبات خاصة تنطبق على ظروف خاصة وفريدة .

ونحن نأسف بطبيعة الحال لما ورد في مشروع القرار هذا من اشارات تنتقد قرار حكومة بلدي بعدم الاشتراك في أعمال اللجنة الخاصة المعنية بانهاء الاستعمار . وكنت قد أوضحت في رسالة وجهتها في أوائل العام الحالي الى رئيس اللجنة الخاصة أن قرارنا يعبر عن ايماننا بأن عهد الاستعمار قد ولّى بقدر ما يتعلق الامر بما تبقى من أقاليم تابعة بريطانية . ونتيجة لذلك خلصنا الى استنتاج مؤداه أن استمرار المملكة المتحدة في الاشتراك في أعمال اللجنة الخاصة لن يخدم أي غرض مفيد ، وأنه ليست هناك حاجة لأن تكرس الامم المتحدة المزيد من الوقت والموارد لاجراء دراسة خاصة لشؤون تلك الاقاليم . ومع ذلك فاننا أوضحنا بجلاء أننا سنواصل تزويد الامين العام بالمعلومات المتعلقة بتلك الاقاليم على النحو المطلوب منا بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الامم المتحدة . ونحن نرفض بوجه خاص التأكيد الوارد في الفقرة قبل الاخيرة من ديباجة مشروع القرار بأن عدم مشاركتنا نجم عنه أثر سلبي على أعمال اللجنة الخاصة في السنة الحالية .

وأنتقل الآن الى مشروع القرار A/41/L.37 بشأن نشر المعلومات عن انهاء الاستعمار . وانطلاقا مما قلته توا ، لا يمكننا قبول الدعوة الواردة في الفقرة ٢ من

Digitized by UNOG Library

مشروع القرار من أجل تكثيف الجهود الاعلامية في ميدان انهاء الاستعمار . وعلى العكس من ذلك ، نعتقد أنه ينبغي تقليص هذه الجهود مع اقتراب عهد انهاء الاستعمار من خاتمته . ولنفس السبب ، لا يمكننا الموافقة على النداء الوارد في الفقرتين ٣ (و) و ٣ (ز) من المنطوق لتزويد اللجنة الخاصة المعنية بانهاء الاستعمار بمحاضر حرفية وبالبيانات الكاملة المعدة للنشر . لقد توقفت التغطية الحرفية لجلسات اللجنة الخاصة هذا العام كجزء من التدابير التي اتخذها الامين العام لخفض التكاليف . وعلى ضوء الازمة المالية المستمرة التي تواجهها الامم المتحدة لا نرى أي تبرير لاعادة خدمة المحاضر الحرفية لهذه اللجنة الخاصة .

السيد جيسوي (الرأس الاخضر)(ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيصوت وفد بلدي تأييدا لمشروع القرار A/41/L.33 و Corr.2 بشأن كاليدونيا الجديدة . ونحن نفعل ذلك حرصا منا على الاحترام الكامل لاحكام الميثاق بشأن حق تقرير المصير للشعوب ، ومبادئ إنهاء الاستعمار المبينة في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) . إن النضال السياسي من أجل تحقيق استقلال الرأس الاخضر تم الاضطلاع به الى حد كبير في هذه المنظمة على أساس تلك المبادئ . لذلك سيكون من المفارقات التاريخية لو أننا أنكرنا اليوم على الشعوب الاخرى حقها في أن يتم بحث مشاكلها في هذه المنظمة التي كانت هيبتها وما تحظى به من احترام يمثلان الادوات السياسية الرئيسية التي استخدمت لتحقيق تقرير مصيرنا واستقلالنا . ونحن بتصويتنا الايجابي لا نريد إلا أن ندلل على موقفنا القائم على المبادئ . ولا يمكن ولا ينبغي أن يفسر تصويتنا بأي حال على أنه تعبير عن عداء أو عمل غير ودي تجاه فرنسا ، البلد الذي يقيم معه الرأس الاخضر علاقات ودية قائمة على الصداقة والتعاون . نحن نكن عظيم الاحترام لفرنسا التي يقدر بلدي تمام التقدير مساهمتها التاريخية في الحضارة الانسانية وإسهامها الايجابي في تلمس الحلول للمشاكل ذات الاهتمام العالمي .

ونعتقد أن البلدان التي تؤيد مشروع القرار هذا إنما تفعل ذلك أساسا كمسألة مبدأ . لذلك ، كنا نأمل لو أن بعض هذه البلدان نفسها أبدت قدرا مماثلا من الالتزام

Digitized by UNOG Library

والاحترام للحق غير القابل للتصرف في تقرير المصير للشعوب والاقاليم الاخرى . وأقل ما يقال في هذا الصدد إنه من المؤسف أن من بين المشتركين في تقديم مشروع القرار هذا نجد بلدا ما زال مبقيا على احتلاله غير المشروع لتيمور الشرقية في انتهاك صارخ للمعايير الدولية وممارسات الامم المتحدة المستقرة في ميدان إنهاء الاستعمار .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تبدأ الجمعية العامة الآن عملية التصويت والبت في مشاريع القرارات A/41/L.33 و Corr.2 و A/41/L.36 و A/41/L.37 .

Digitized by UNOG Library

وأود أن أبلغ الجمعية العامة في هذا الصدد أن بوركينا فاصو قد انضمت أيضا الى مقدمي مشروع القرار A/41/L.36 فضلا عن أن بوركينا فاصو ، وساموا قد انضمتا أيضا الى مقدمي مشروع القرار A/41/L.37 .

وترد الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروعي القرارين A/41/L.36 و A/41/L.37 في تقرير اللجنة الخامسة في الوثيقة A/41/921 .

ستصوت الجمعية أولا على مشروع القرار A/41/L.33 ، و Corr.2 .

طلب اجراء تصويت مسجل .

أجري تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ، استراليا ، جزر البهاما ، بنغلاديش ، بربادوس ، بليز ، بنن ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاصو ، بورما ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، الرأس الاخضر ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، الكونغو ، كوبا ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، إكوادور ، إثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، غيانا ، هنغاريا ، الهند ، إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، جامايكا ، اليابان ، كينيا ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، ليسوتو ، ليبريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، مالطة ، المكسيك ، منغوليا ، موزامبيق ، نيبال ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، نيجيريا ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، رومانيا ، رواندا ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، سنغافورة ، جزر سليمان ،

Digitized by UNOG Library

الصومال ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، أوغندا ، أوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فانواتوا ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : بلجيكا ، تشاد ، جزر القمر ، كوت ديفوار ، جيبوتي ، دومينيكا ، غينيا الإستوائية ، فرنسا ، غابون ، ألمانيا (جمهورية - الإتحادية) ، غرينادا ، هندوراس ، إيطاليا ، لكسمبرغ ، موريتانيا ، المغرب ، هولندا ، البرتغال ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، السنغال ، اسبانيا ، توغو ، زائير .

الممتنعون : الأرجنتين ، النمسا ، البحرين ، بوليفيا ، بوروندي ، كندا ، جمهورية افريقيا الوسطى ، كوستاريكا ، الدانمرك ، الجمهورية الدومينيكية ، مصر ، السلفادور ، غامبيا ، اليونان ، غواتيمالا ، غينيا - بيساو ، هايتي ، أيسلندا ، العراق ، أيرلندا ، إسرائيل ، لبنان ، مالي ، موريشيوس ، النيجر ، النرويج ، عمان ، باراغواي ، سانت كريستوفر ونيفيس ، سيراليون ، ترينيداد وتوباغو ، تركيا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية .

اعتمد مشروع القرار A/41/L.33 ، و Corr.2 بأغلبية ٨٩ صوتا مقابل ٢٤ صوتا وامتناع ٣٤ عضوا عن التصويت . (القرار ٤١/٤١ ألف)

Digitized by UNOG Library

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ستصوت الجمعية الآن على مشروع القرار A/41/L.36 .

طلب اجراء تصويت مسجل .

أجري تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ، الارجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاصو ، بورما ، بوروندى ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، الكاميرون ، الرأس الاخضر ، جمهورية افريقيا الوسطي ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوت ديفوار ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الإستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هنغاريا ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، ايرلندا ، جامايكا ، اليابان ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، ليسوتو ، ليبريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيوزيلندا ،

Digitized by UNOG Library

نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواى ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت كريستوفر ونيفيس ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، أوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواى ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوى .

المعارضون : فرنسا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية ،

الممتنعون : بلجيكا ، كندا ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، اسرائيل ، ايطاليا ، لكسمبرغ ، ملاوي ، هولندا ، البرتغال ،

اعتمد مشروع القرار A/41/L.36 بأغلبية ١٤٤ صوتا مقابل ٣ أصوات وامتناع ٩ أعضاء عن التصويت . (القرار ٤١/٤١ باء) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أطرح الآن مشروع القرار A/41/L.37 للتصويت . طلب اجراء تصويت مسجل .

أجري تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ،

Digitized by UNOG Library

بنغلاديش ، بربادوس ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاصو ، بورما ، بوروندي ، بييلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، الكاميرون ، كندا ، الرأس الاخضر ، جمهورية افريقيا الوسطي ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوت ديفوار ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الإستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هنغاريا ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، ايرلندا ، جامايكا ، اليابان ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، ليسوتو ، ليبريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت كريستوفر ونيفيس ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ،

Digitized by UNOG Library

الصومال ، اسبانيا ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، أوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية ،

الممتنعون : بلجيكا ، فرنسا ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، اسرائيل ، ايطاليا ، لكسمبرغ ، هولندا ،

اعتمد مشروع القرار A/41/L.37 بأغلبية ١٤٨ صوتا مقابل صوتين وامتناع ٧ أعضاء عن التصويت . (القرار ٤٢/٤١) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نظرا لتأخر الوقت أقترح أن نستمع الى تعليلات التصويت بعد التصويت في مستهل بعد ظهر اليوم .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥

Digitized by UNOG Library